جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

(دراسة تحليلية مقارنة: البنك المركزي السوري والبنك المركزي الأوروبي)

(2015 – 1999)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالبة:

ندى رسول آغا

إشراف :

الأستاذ الدكتور معتز النعيم

2016

أعضاء لجنة الحكم على البحث بالجلسة العلنية التي تمت بتاريخ 30/ 5/ 2016 :

الأستاذ الدكتور عدنان سليمان: ــــــــــــــــــــــــ

الأستاذ الدكتور معتز النعيم: ــــــــــــــــــــــــ

الدكتور حسن حجازي:ــــــــــــــــــــــــ

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

صدق الله العظيم

سورة هود 88

الإهداء

إلى من منح حياتي عطرها .. ينبوع العطاء الذي لا ينضب.... أمي وأبي.

إلى توأم روحي وسندي .. وشريك لحظاتي بحلوها ومرها....مضر.

إلى من منحني هدية أيامي القادمة..... خالة ريما وعمو فريد.

إلى قناديل الدرب...إخوتي وأصدقائي..

منى ..راما.. طارق.. وائل... إيمان... غفران... نور...وضاح... جمال.

إليكم جميعاً ... دمتم سالمين...

ندى

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً و آخراً

أتقدم بوافر الشكر إلى أستاذي السيد الدكتور معتز النعيم على مساعدته الكريمة طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

وكل الشكر والعرفان للسادة أعضاء لجنة التحكيم الأستاذ الدكتور عدنان سليمان والأستاذ الدكتور حسن حجازي على كل الدعم والاهتمام والمساعدة.

كما أتقدم بالشكر إلى عائلتي الثانية.. أسرة الجامعة السورية الخاصة برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى وأخص بالشكر والامتنان السيد المدير المالي الأستاذ حسام غزول ومعاونه الأستاذ إقبال حشمت على كل ما قدماه من أخوة ودعم ومساعدة.

كذلك أشكر الأخ الكريم، الأستاذ محمد عوكل على مساعدته الكبيرة والقيمة في إنجاز هذا البحث.

المقدمة:

شهد العالم صدمات اقتصادية عديدة كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد و البطالة و التضخم و الكساد التضخمي وغيرها مما أدى إلى بروز أفكار اقتصادية متباينة جسدتها مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات واستنباط وسائل معالجتها. وقد شكلت السياسة النقدية محورا ً هاما ً في تلك الأفكار فمرت بعدد من المراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاءت المدرسة الكينزية في القرن العشرين لتؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين مع ظهور مدرسة شيكاغو على يد فريدمان وآخرون، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار النقدي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وانطلاقا من هذا الاهتمام المتزايد في دور السياسة النقدية، عملت العديد من الدول الحديثة على إيجاد آليات جديدة لتفعيل دور السياسة النقدية ليس فقط لتحقيق الاستقرار النقدي – الهدف الذي اقتصرت السياسة النقدية على تحقيقه لفترة طويلة – وإنما أيضاً لتحقيق الاستقرار المالي للوصول إلى الهدف الأهم وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل، وهو الهدف الذي تسعى الدول لتحقيقه وخاصة بعد الأزمات الكبيرة التي هددت الاقتصاد العالمي.

ومن أهمية الاستقرار الاقتصادي ينطلق الفصل الأول من هذا البحث حيث سيتم عرض مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته وشرح مؤشراته والعوامل المؤثرة فيه.

أما الفصل الثاني فتناول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تم بداية عرض مفهوم السياسة النقدية وأدواتها ومن ثم الانتقال لشرح الآليات والقنوات التي تستطيع السياسة النقدية من خلالها التأثير على الاستقرار الاقتصادي، وتطبيق ذلك عملياً من خلال دراسة حالة البنك المركزي الأوربي.

وفي الفصل الثالث ستتم دراسة حالة الاقتصاد السوري من خلال الوقوف على السياسة النقدية المتبعة في سوريا ودراسة مدى إمكانية تطبيق الآليات الجديدة التي سبق دراستها على واقع الاقتصاد السوري والاستفادة ما أمكن من تجارب البنك المركزي الأوروبي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا.

أي أن البحث تناول بشيء من التفصيل أحد أهم القضايا النقدية والمالية المعاصرة والتي بدأت الدول الحديثة بتطبيق آلياتها انطلاقا من شعورها بأهمية هذه القضايا لحماية الاقتصاد من الأزمات التي قد تعصف به، ولتحقيق أعلى درجات الاستقرار والنمو والتي تسعى جميع الدول للوصول إليها.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
المقدمة	1
فهرس المحتويات	3
قائمة الجداول	6
مشكلة البحث	8
أهمية البحث	8
أهداف البحث	8
فرضيات البحث	9
حدود البحث:	9
الدراسات السابقة	10
الفصل الأول: الاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية	**12**
المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي	14
أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	14
ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	17
– معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	17
– استقرار الأسعار	19
– استقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات	22
المبحث الثاني: السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	25
أولاُ: مفهوم السياسة النقدية	25
ثانياً: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	29
– السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي	30
– السياسة النقدية في الفكر الكينزي	34
– السياسة النقدية في الفكر النقدي الحديث	39

ثالثاُ: أهداف السياسة النقدية	41
1-الأهداف الكمية	43
2- سعر الفائدة	44
3-سعر الصرف	44
رابعاً: أدوات السياسة النقدية	46
1- الأدوات الكمية	46
2- الأدوات النوعية	48
خامساً: آلية انتقال أثر السياسة النقدية	48
1-قناة سعر الفائدة	48
2-قناة سعر الصرف	49
الفصل الثاني: دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بين البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي السوري	51
المبحث الأول: حالة البنك المركزي الأوروبي	*52*
أولاً: التضخم	54
ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي	56
ثالثاً: الكتلة النقدية	60
رابعاً: سعر الصرف	63
المبحث الثاني : حالة البنك المركزي السوري	*66*
أولاً: التضخم	68
ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي	70
ثالثاً: الكتلة النقدية	74
رابعاً: سعر الصرف	76
المبحث الثالث: المقارنة بين البنك المركزي الأوربي والبنك المركزي السوري	80
أولاً: التضخم	80

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي	80
ثالثاً: الكتلة النقدية	81
رابعاً: سعر الصرف	81
دراسة ارتباط المؤشرات	82
الفصل الثالث: السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي في سوريا	91
المبحث الأول: إمكانية الاستفادة من تجربة البنك المركزي الأوربي لتطوير آليات السياسة النقدية في سوريا	92
وظائف البنك المركزي الأوروبي	95
السياسة النقدية لنظام اليورو	96
عمليات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي وأدواته	103
المبحث الثاني:فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا	107
أولاً أهداف السياسة النقدية في سوريا	107
ثانياُ: خصائص السياسة النقدية في سوريا	108
ثالثاً: أدوات السياسة النقدية في سوريا	110
المبحث الثالث :السياسات البديلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي	118
أولاً: واقع الاقتصاد السوري	118
ثانياً: أثر السياسة المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد السوري	120
ثالثاً: الاستفادة من نموذج النظرية الكمية ومعادلة المبادلة لاختبار مؤشرات السياسة النقدية وتفعيلها	122
النتائج والتوصيات	124

قائمة الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	معدل التضخم في دول الاتحاد الأوروبي بين عامي (1999–2015)	54
2	الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي بالأسعار الثابتة بين عامي (1999 – 2015)	57
3	الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي بالأسعار الجارية بين عامي (1999 – 2015)	58
4	تطور الكتلة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي بين عامي (1999 – 2015)	61
5	معدل تغير سعر صرف اليورو مقابل الدولار بين عامي (1999 – 2015)	63
6	معدل التضخم في سوريا بين عامي (1999 – 2014)	68
7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سوريا بين عامي (1999 –2013)	70
8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سوريا بين عامي (1999 –2013)	71
9	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا (1999 – 2010)	73
10	تطور الكتلة النقدية في سوريا بين عامي (1999 –2011)	74
11	معدل تغير سعر الصرف الليرة السورية مقابل الدولار في سوريا بين عامي (1999 – 2015)	77

12	مؤشرات البنك المركزي الأوروبي بين عامي (1999 – 2015)	83
13	مؤشرات البنك المركزي السوري بين عامي (1999 – 2010)	88

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث فيما يلي :

- في أن السلطات النقدية لا تأخذ في الحسبان الاستقرار الاقتصادي بشقيه المالي والنقدي عند وضعها للسياسة النقدية و تقتصر فقط على تحقيق الاستقرار النقدي
- أن السلطات النقدية لا تتخذ الإجراءات الكافية لتفعيل دور السياسة النقدية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.
- أن السلطات النقدية في سورية لم تستفد من تجارب البلدان المتقدمة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الاستقرار الاقتصادي وضرورته الحتمية لتطور الاقتصاد في أي بلد، وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد عملت الكثير من الدول على إيجاد آليات جديدة للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي بغية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الذي تهدف جميع الدول للوصول إليه.

كما تكمن أهمية البحث في دراسة إمكانية تفعيل دور السياسة النقدية في سوريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بهدف تطوير الاقتصاد السوري وتحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة الاستقرار الاقتصادي وأهميته في سوريا.
- دراسة سبل تفعيل دور السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا .

- دراسة تجربة البنك المركزي الأوربي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- دراسة مدى إمكانية الاستفادة من تجربة البنك المركزي الأوربي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا.

فرضيات البحث:

- لا يتحقق الاستقرار الاقتصادي باستقرار مستوى الأسعار في الاقتصاد فقط وإنما يتوقف على مؤشرات أخرى (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – استقرار الكتلة النقدية – استقرار سعر الصرف).
- السياسة النقدية تملك أدوات وآليات فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- آليات السياسة النقدية المتبعة في سوريا غير كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يمكن للقائمين على السياسة النقدية في سوريا تحقيق استقرار اقتصادي أفضل فيما لو قاموا بتفعيل أدوات السياسة النقدية المتاحة.

حدود البحث:

الحدود المكانية : سوريا والاتحاد الأوروبي.

الحدود الزمنية منذ عام 1999 – حتى عام 2015 ، حيث عام 1999 هو عام تأسيس البنك المركزي الأوربي كمؤسسة موحدة لإدارة الوحدة النقدية الأوروبية، إلا أن البيانات المتعلقة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في سوريا لم تكن متوافرة بشكل كامل منذ بداية الأزمة عام 2012 وحتى عام 2015.

بعض الدراسات السابقة:

1-دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، يمنى شعيب دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير، إشراف الدكتور عبد الرزاق الحساني، جامعة دمشق، 2009:

تناولت هذه الدراسة استقرار الأسعار وعلاج التضخم كهدف رئيسي إن لم يكن الوحيد لمعظم المصارف المركزية في العالم ، وبما أن التضخم يؤدي إلى تزايد ظروف عدم اليقين وبالتالي الإضرار بالاقتصاد فإن أكثر ما يمكن أن تقدمه هذه المصارف لدعم الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار، كما تناولت الدراسة قنوات انتقال الأثر النقدي ومدى تأثيرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-السياسة النقدية المعاصرة في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري، رزان رجاء الدين بك الشريف، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير، إشراف الدكتور عبد الرزاق الحساني، جامعة دمشق، 2007:

تتحدث هذه الدراسة عن أهداف السياسة النقدية النهائية والوسيطة وأدواتها المباشرة وغير المباشرة، كما تبحث في إستراتيجيتها على المدى الطويل وتقارن بين الأنظمة النقدية في الدول المتقدمة والنامية ، كما تشتمل على دراسة تفصيلية لواقع النظام النقدي الراهن في سورية ، ومحاولة وضع أسس لتطوير وتحديث السياسة النقدية في سوريا في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

3-فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (حالة الجزائر)، ماجدة مدوخ، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير، إشراف الدكتور محمد العربي ساكر،جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2003.

تتحدث هذه الرسالة عن مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وركزت على حالة الجزائر ودرست واقع الاقتصاد الجزائري والسياسات المتبعة والحلول المقترحة لتحقيق الاستقرار المطلوب.

ويختلف البحث الحالي عن الأبحاث السابقة أنه تناول دراسة جميع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (ليس فقط مستوى الأسعار) وقارن بين هذه المؤشرات في كل من المصرف المركزي السوري والمصرف المركزي الأوروبي ، والسياسات المتبعة في كل منها بهدف الاستفادة من تجربة البنك المركزي الأوروبي في الاقتصاد السوري.

الفصل الأول

الاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية

ويشتمل هذا الفصل على :

المبحث الأول : الاستقرار الاقتصادي

- **أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.**
- **ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي**

المبحث الثاني : السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

- **أولاً: مفهوم السياسة النقدية**
- **ثانياً: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.**

الفصل الأول

الاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية

تمهيد:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تسعى جميع الدول للوصول إليها ، وكلما كان الاقتصاد في حالة استقرار دل ذلك على كفاءة السياسة الاقتصادية في البلد.

وسيتم التعرف في المبحث الأول من هذا الفصل بشيء من التفصيل على مفهوم السياسة النقدية والمراحل التي مرت بها، وأدواتها وأهدافها، وفي المبحث الثاني سيتم شرح مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.

المبحث الأول

الاستقرار الاقتصادي

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يشكل الاستقرار الاقتصادي هدفاً لكل سياسات دول العالم المتقدمة والنامية ولتحقيق هذا الهدف يجب العمل على التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لوضع قرارات مشتركة ومتناغمة بشكل كامل، كما يجب أن تتصف الإجراءات المتبعة بالمرونة حتى تواكب التغيرات الدائمة التي تطرأ على الاقتصاد بغية الحفاظ على استقراره وحمايته من التقلبات.

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: (التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي)[1]

كما يعرف بأنه (الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب نمو مرتفعة وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد)[2]

من التعريفين السابقين نلاحظ أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق أعلى مستوى من العمالة وزيادة نمو الناتج المحلي والمحافظة على مستوى أسعار منخفض نسبياً (أي حماية الاقتصاد من حدوث التضخم) كما يعني أيضاً استقرار ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي.

وبشكل عام فإن مفهوم الاستقرار الاقتصادي هو المحافظة على وضع اقتصادي مقبول وحمايته من حدوث تقلبات حادة سواءً أكان هذا الوضع مثالياً تماماً أم لا، وهو بذلك يختلف بشكل جزئي عن التوازن الاقتصادي (والذي يعد أحد صور الاستقرار الاقتصادي) والذي

---

[1] درواسي، مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة معدة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة الجزائر . 2006،ص 77-78.

[2] حملاوي، إيمان، دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990- 2012، أطروحة معدة لنيل درجة الماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص 48.

يعني الوصول بالاقتصاد إلى الحالة المثالية التي لا توجد معها أسباب تدعو إلى إحداث تغييرات في الاقتصاد.

وانطلاقاً من مفهوم الاستقرار الاقتصادي يمكن تلخيص أهمية الاستقرار الاقتصادي بالنقاط التالي:[1]

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

إن التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما تقليص ظاهرة البطالة وتأمين فرص عمل للأفراد القادرين والمؤهلين على العمل، أما استقرار الأسعار فلا يعني ثباتها وإنما عدم وجود تقلبات حادة في المستوى العام للأسعار على المدى القصير.

إن التقلبات الكبيرة في مستويات الأسعار تعرض الاقتصاد لكثير من الصدمات والتقلبات لذلك فإن الحفاظ على مستوى مستقر للأسعار والعمل على تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

وعند الحديث عن أهمية الاستقرار الاقتصادي فإنه من الضروري ذكر الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتي من أهمها:[2]

1- التغيرات في المستوى العام للأسعار:

إن التغيرات في مستويات الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً يؤثر سلباً وبشكل كبير على متغيرات الاقتصاد وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي، إن ارتفاع الأسعار بشكل كبير يولد ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد ويعرقل الأنشطة الاقتصادية كما أن الانخفاض الكبير في مستوى الأسعار يسبب ما يسمى بالتضخم الصفري (أي انخفاض معدل

[1] درواسي، مسعود مرجع سابق، ص 80-85.
[2] رحماوي ، إيمان، مرجع سابق، ص 49 – 50.

التضخم إلى الصفر أو مادون الصفر) والذي يُفقد ثقة المستثمرين بالاقتصاد ويُدخل النشاط الاقتصادي بمرحلة ركود.

2-الآثار السلبية للعولمة والانفتاح الاقتصادي:

إن الانفتاح الاقتصادي وحرية الأسواق المالية وانفتاحها على الأسواق الخارجية، كل ذلك ساعد على تحركات رؤوس الأموال واستقطاب الكفاءات المالية بشكل كبير بين الدول إلا أن هذا الانفتاح لم يخل من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول حيث ساعدت على انتقال الأزمات المالية بين الدول بشكل كبير مما أثر على الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول.

3-استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل:

حيث أن اعتماد المستثمرين على الاقتراض بشكل كبير والتوسع في عملية الاقتراض يزيد من حدة تقلبات أسعار الفائدة ويجعل الاقتصاد عرضة للأزمات بشكل كبير.

4- يقصد بالأزمات المالية تعثر القطاع المالي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين معه الأمر الذي يسبب إفلاس الكثير من المؤسسات المالية وارتفاع نسب العجز في موازنة الدول وحدوث تقلبات حادة في أسعار الفائدة ومستويات الأسعار مما يسبب حالة كبيرة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

إن الحديث عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته وأسبابه يقود إلى الحديث عن أبرز مؤشرات هذا الاستقرار والتي يمكن توضيحها في البند الثاني (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي).

ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

تتلخص مؤشرات قياس الاستقرار الاقتصادي بالتالي:

1-ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل البطالة.
2-استقرار الأسعار.
3-استقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات.

وسوف نأتي فيما يلي على شرح هذه المؤشرات:

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مستوى البطالة:[1]

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والذي تعمل السياسة النقدية على تحقيقه باستخدام أدواتها المختلفة، حيث أن للسياسة النقدية دوراً مهماً في تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والذي بدوره سيزيد الإنتاج فزيادة العرض النقدي تخفض أسعار الفائدة مما يشجع رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة ويزداد الاستهلاك والدخل

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة حسابه[2] (فالناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، ويعرف بطريقة الدخل بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج (الأرض، رأس المال ، العمل) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، أما بطريقة الإنفاق فهو إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب

[1] أحمد حسين الهيتي وأوس فخر الدين أيوب، دور السياسات المالية ولنقدية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 8 ، 2012.

[2] مهند بن عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2016.

الكلي في المجتمع ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة)

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، (تكون عادة سنة واحدة).

ويدل هذا المؤشر على وجود نمو في الاقتصاد حيت أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي بدوره إلى زيادة حصة الفرد من هذه الزيادة مما يساهم في رفع المستوى المعيشي والمضي نحو الاستقرار الاقتصادي.

ويرتبط الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوظيف بالعرض النقدي بشكل مباشر (حسب وجهة نظر النقديين) وعن طريق سعر الفائدة (حسب وجهة النظر الكينزية).

إن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفق مايلي:

- قد تؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الطلب على المنتجات الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وهكذا تؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الناتج ومستوى التوظيف (لحدود معينة) إلا أن هذه الزيادة تكون على المدى القصير أما الاستمرار بالزيادة في عرض النقد فسوف يؤدي في المدى البعيد إلى ارتفاع الأسعار لان عوامل الإنتاج تكون قد وصلت إلى مستوى الاستخدام الكامل، ولهذا يجب أن تتحكم السلطات النقدية بعرض النقد بحيث لا يزيد عن الحد المرغوب.
- كما قد تؤدي زيادة عرض النقد إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يشجع المستهلكين والمستثمرين على الاقتراض والاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية فيرتفع بذلك كل من الناتج القومي ومستوى التوظيف طالما أن هناك عوامل إنتاجية معطلة.

ويجب على السلطة النقدية أن تتحكم بحجم العرض النقدي بشكل دقيق حتى لا تحدث اضطرابات اقتصادية ولكي تصل إلى هدفها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن هذا المؤشر يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع أهداف السياسة النقدية في الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وهما الهدفان الثاني والثالث من أهداف السياسة النقدية كما ذكر سابقاً

2- استقرار الأسعار:

يعتبر استقرار الأسعار أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويعني بقاء مستوى الأسعار في الاقتصاد بحالة مستقرة بعيدة عن الزيادات أو الانخفاضات الكبيرة والتي تشكل صدمات للاقتصاد، ويدل الاختلال في الأسعار على وجود خلل وعدم استقرار في الاقتصاد ككل ، ويوجد نوعين من الخلل : التضخم والركود وسيتم شرح كل نوع بشيء من التفصيل.

أ- التضخم:

هو أحد الأمراض الاقتصاديّة والاجتماعية التي تعبث في جسد الاقتصاد وتتسبب في حدوث مشاكل وتأثيرات سيئة ، وينشأ التضخّم نتيجة عدم التوازن بين معدلات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يحدث نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القوميّ ويترتب على هذا الاختلال ارتفاع متواصل في الأسعار، فيؤدي إلى ارتفاع الأجور وأثمان العوامل الإنتاجية، وسائر تكاليف الإنتاج، يليه ارتفاع متواصل في الأسعار تصل فيه العملة النقدية إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجة الغلاء في الأسعار والتكاليف

يعرف التضخم بأنه (الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها والذي ينعكس في صورة ارتفاع في أسعار السلع المحلية مع ثبات مستويات الدخل بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد)[1]

إن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى

[1] الجلال أحمد محمد صلاح، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990 – 2003)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 19.

العام للأسعار وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويحدث التضخم بسبب عوامل كثيرة أهمها:

1-ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار المواد الإنتاجية وصولاً للتضخم.

2-ارتفاع في الطلب الكلي مع ثبات مستوى الإنتاج.

3-الحصار الاقتصادي الذي قد يتعرض له الاقتصاد في حالة الأزمات.

وهناك عدة أنواع للتضخم:[1]

1-التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

2-التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار ويحدث عندما يزداد الطلب بينما العرض (الإنتاج) ثابت فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3-التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات معينة تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون زيادة الأسعار.

4-التضخم المفرط : وهي حالة ارتفاع مستويات الأسعار بشكل كبير يترافق معها سرعة في تداول النقود في السوق ويؤدي هذا النوع في حال استمراره لفترة طويلة إلى انهيار العملة الوطنية.

الركود (الانكماش):[2]

يعرف الانكماش في علم الاقتصاد، بنقص في حجم العملة المتداولة ترتفع من جرائه قوتها الشرائية، وتنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة. والانكماش نقيض التضخم المالي حيث يحدث في التضخم ازدياد في حجم العملة المتداولة تنخفض معه قوتها الشرائية وترتفع الأسعار

[1] الجلال محمد أحمد صلاح، مرجع سابق.

[2] Goseph g Nellise & David Parker, Principles of Macro Economics, England, 2004, p 280 – 285.

يحدث الانكماش بسبب زيادة العرض (الإنتاج) المترافقة بانخفاض كبير في مستوى الطلب، فتتكدس البضائع في المخازن ويدخل الاقتصاد في حالة من الانكماش ويجب على الدولة التدخل لعلاج هذا الانكماش عن طريق عدة طرق نذكر منها:

- التوسع في العرض النقدي وزيادة حجم السيولة المتداولة مما يشجع الأفراد على الشراء.
- زيادة الإنفاق العام .
- تخفيض الضرائب.

وبشكل عام يرتبط مستوى الأسعار بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد حيث أن زيادة الإصدار النقدي تؤدي إلى زيادة الأسعار لذلك تلجأ السلطة النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق تخفيض المعروض النقدي بإتباع سياسات تقييدية عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي أو رفع سعر الخصم أو دخول السوق كبائع للأوراق المالية ، إلا أن ذلك قد يؤثر على مستويات نمو الناتج والتوظيف إذ أن انخفاض الأسعار من شأنه أن يخفض الناتج والتوظيف وهذا بدوره يضر بالاقتصاد، لذلك يجب على السياسة النقدية أن تتحكم بالسيولة النقدية بحيث تستطيع أن تحقق معدلات النمو المرغوبة لكن دون الوقوع في مشكلة التضخم.

.وبذلك فإن هذا المؤشر يرتبط مباشرة في تحقيق الهدف الأول من أهداف السياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3- استقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات:[1]

يقصد باستقرار أسعار الصرف (التي تعبر عن عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي) حمايته من التقلبات الحادة وهذا يتطلب من القائمين على القرار الاقتصادي والنقدي معالجة هذا الموضوع بالطرق الاقتصادية الملائمة حسب كل حالة على حده ، أي لابد للقائمين على القرار الاقتصادي من دراسة أسباب اختلال أسعار الصرف واتخاذ القرار الصحيح بشأن ذلك، فقد يكون ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على السلع المستوردة في هذه الحالة يجب على القائمين على السياسات الاقتصادية تفعيل دور الإنتاج المحلي بشكل أكبر ودعمه وإيجاد بدائل للاستيراد من أسواق أقل تكلفة.

يؤثر الاختلال في سعر الصرف على استقرار ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات بالإضافة إلى تأثيره على تدفقات رؤوس الأموال ، يضاف إلى ذلك أن التضخم المحلي وأسعار الفائدة لهما تأثير أيضاً على استقرار ميزان المدفوعات.

- فمثلاً حين ارتفاع سعر الصرف (أي ارتفاع سعر العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية) فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية في الخارج فتزداد الصادرات ويحدث خلل في ميزان المدفوعات، إن زيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة تدفق العملة الأجنبية مما يؤدي إلى عودة العملة المحلية للارتفاع ويتم تصحيح الخلل.
- كما أن ارتفاع الأسعار المحلية قد يؤدي إلى ازدياد الواردات (زيادة الطلب على السلع المستوردة في حال كانت تكلفتها أقل من تكلفة المنتج المحلي) وانخفاض الصادرات (نتيجة لارتفاع أسعار السلع المحلية) مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري نتيجة ازدياد المدفوعات ونقص المقبوضات عندها تلجأ السلطة النقدية إلى إتباع سياسة انكماشية فترفع أسعار الفائدة مثلاً، حيث أن رفع أسعار الفائدة سينعكس على عدة جوانب :

[1] حملاوي إيمان ، مرجع سابق، ص (52).

1-رفع أسعار الفائدة سيخفض من الاستثمارات ويشجع الادخار على حساب الاستهلاك أي سينخفض الإنفاق العام وينخفض بالتالي مستوى الأسعار وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض المستوردات الأمر الذي يؤدي إلى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

2-رفع أسعار الفائدة سيشجع تدفق رؤوس الأموال وتوظيفها في البنوك المحلية الأمر الذي سيؤدي أيضاً إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

وفي حال حدوث فائض في ميزان المدفوعات فإن السلطة النقدية ستتخذ إجراءات معاكسة لإعادة التوازن.

وهذا ما يساهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف السياسة النقدية المتمثل في استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن الخارجي.

مهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تقتصر مهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الناتج، إن عرض النقد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات وهذا هو السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هامة للسياسات لبلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة حيث يتم ربط السياسة النقدية بهدف سعر الصرف لأن السياسة المالية تستغرق وقتاً لسن التشريعات لتغيير الضرائب والقوانين، وتعتبر السياسة النقدية أفضل السياسات لمحاربة التضخم ولكي تقوم بدورها بكفاءة يجب أن تُعطى استقلالية للسلطة المتحكمة بها.[1]

[1] حملاوي إيمان ، مرجع سابق. ص (55).

إن للسياسة النقدية دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام الآليات المختلفة التي تستطيع من خلالها التأثير على الاقتصاد، وعندما كان تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يتطلب سياسات متناقضة فقد وجب على السلطة النقدية على تحديد الأهداف وترتيبها وفق أولويات السلطة السياسة والاقتصادية وبناء عليه يتم وضع السياسات المناسبة لتحقيق هذه الأولويات بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة وكلما تمتعت السلطة النقدية باستقلالية أكبر كلما استطاعت أن تضع السياسات بحرية وكفاءة أكبر.

المبحث الثاني

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

تحتل السياسة النقدية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي انطلاقاً من كونها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية في أي بلد من البلدان .

وبالعودة إلى أدبيات الفكر الاقتصادي ومكانة هذه السياسة فيها نجد أن دور هذه السياسة في الحياة الاقتصادية تطور وتغير بشكل غير متماثل أو منسجم خلال الفترات الزمنية السابقة وذلك انسجاماً مع طبيعة الفكر الاقتصادي السائد في كل فترة والمدرسة الاقتصادية الذي تمثله حيث أنه يمكن القول إن دور هذه السياسة في الحياة الاقتصادية اختلف باختلاف المدارس الفكرية آنذاك ابتداء من المدرسة الكلاسيكية مروراً بالمدرسة الكنزية وصولاً إلى النقديين الجدد بقيادة ميلتون فريدمان.

إن الاطلاع على ما قدمه الكلاسيكيون في هذا المجال يظهر أنهم أعطوها الأولوية في السياسات الاقتصادية حيث شكلت المحور الأساسي في الحياة الاقتصادية من وجهة نظرهم، وحيث أن الكلاسيكيين قد آمنوا بقدرة قوى السوق التلقائية العفوية على تحقيق التوازن الاقتصادي وإنكار الدور التدخلي للدول في تحقيق هذا التوازن فقد كانت صدمتهم كبيرة حين تعرض العالم لأزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي ، ما شكل ضرورة موضوعية لظهور المدرسة الاقتصادية الكينزية بزعامة جون مينارد كينز والتي أظهرت عجز الفكر الكلاسيكي وأولت اهتمامها للسياسة المالية كأداة فاعلة في تنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية للمجتمعات على حساب السياسة النقدية ، واستمر ذلك حتى سبعينيات القرن الماضي والتي حملت جملة متغيرات على الساحة العالمية جعلت النظرية الكينزية عاجزة عن مواجهتها والتعامل معها حيث تمثلت هذه المتغيرات بالخروج عن قاعدة الذهب وكذلك أزمة ارتفاع أسعار النفط .... الخ ، ما استدعى ظهور الفكر النقدي الحديث بقيادة (ميلتون

فريدمان) الذي أعاد السياسة النقدية إلى مكان الصدارة وذلك بعد العديد من الأزمات التي أثبتت عدم كفاية السياسة المالية وحدها عن حلها.

ويمكن تلخيص مفهوم السياسة النقدية بأنها عبارة عن إجراءات وقواعد وأنظمة تقرها السلطة النقدية لمحاولة تنظيم المعروض من النقد على مستوى الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يحقق الأهداف المرجوة وتتمثل السلطة النقدية في أي بلد بالمصرف المركزي والذي يتولى رسم السياسة النقدية بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للبلد

وبقصد التعرف إلى هذه السياسة أكثر وإدراك متغيراتها ومفاعيلها سيتم بادئ ذي بدء التطرق لمفهومها والتعريف بها فيما يلي:

تؤكد أدبيات الفكر الاقتصادي أن هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر البعض منها:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة [1].
- كما تعرف هذه السياسة من وجهة نظر البعض على أنها : قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات نقدية معينة مثل سعر الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة من أجل التأثير في الأهداف النقدية الوسيطة في الاقتصاد ومن ثم التأثير في الأهداف النهائية للدولة مثل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة.[2]
- أما فريق آخر فإنه يرى في السياسة النقدية أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.[3]

[1] محمد مروان السمان وأخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،1998، ص.256.

[2] سندس حميد موسى ، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بحث معد لنيل درجة الماستير ، جامعة الكوفة ، 2009

[3] ، د.علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار الحسنين ، دمشق 2001، ص 372.

وبشكل عام وبالاستناد إلى ما تقدم فإنه يمكن القول بأن السياسة النقدية: هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والخطوات التي تتخذها السلطة النقدية (ممثلة بالمصرف المركزي) لتنظيم السيولة النقدية عن طريق ضبط المعروض النقدي وتوجيه الائتمان بهدف تحقيق الأهداف المرجوة.

طبعاً هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك معنيين للسياسة النقدية :[1]

– المعنى الضيق: يتمثل بمراقبة عرض النقد من قبل السلطة النقدية لما لهذه العملية من آثار هامة على اقتصاد أية دولة من الدول بحيث لا يستقيم الأداء الاقتصادي في هذه الدولة بمعزل عن مراقبة المعروض النقدي وضبطه .

– المعنى الواسع : والذي لا يقف عند الرقابة على كمية النقد وإدارة الائتمان، بل يشمل أيضاً السياسة الإقراضية للقطاع الحكومي ومالها من انعكاسات واضحة على عرض النقد والطلب عليه ، مما يفرض على الإدارة الاقتصادية في أي بلد الاهتمام الكافي بهذه العملية وإدارة مسألة عرض النقد والطلب عليه بشكل ينسجم مع الأهداف المرجو تحقيقها على مستوى الاقتصاد الوطني في كل دولة من دول العالم.

وللتعرف على هذا الموضوع أكثر نجد أنه من الضروري التعرف على اتجاهات السياسة النقدية موضحين مفهومي كل من السياسة النقدية الانكماشية وكذلك السياسة النقدية التوسعية فيما يلي:

اتجاهات السياسة النقدية:

1-السياسة النقدية الانكماشية:

وهي السياسة التي تقوم على تخفيض كمية النقد المتداول في الاقتصاد بهدف محاربة التضخم بما يحمله من آثار مؤذية للاقتصاد الوطني ويتم ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة وتقليص الائتمان، حيث تقوم السلطات النقدية ممثلة بالمصرف المركزي

[1] ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (حالة الجزائر)، بحث معد لنيل درجة الماجستير ، الجزائر، 2003، ص (2-5).

باستخدام أدوات السياسة النقدية (والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد) بالتحكم بالمعروض النقدي.

فمثلا عندما يعاني الاقتصاد من ضغوط تضخمية وارتفاع مستوى الأسعار نتيجة ازدياد الكتلة النقدية والمعروض النقدي يقوم المصرف المركزي باتخاذ إجراءات تسمى سياسات انكماشية هدفها تقليص حجم الكتلة النقدية وتخفيض مستوى الأسعار لإعادة الاستقرار للاقتصاد.

2-السياسة النقدية التوسعية:

وهي عكس السياسة الانكماشية حيت تعمل على زيادة كمية النقد المتداول بهدف زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل ويتم ذلك عن طريق خفض أسعار الفائدة والتوسع بالائتمان.

فعندما يعاني الاقتصاد من حالة كساد تلجأ المصارف المركزية إلى إجراءات تسمى سياسات توسعية تهدف إلى ضخ كمية من النقود في الاقتصاد بهدف تحريكه وإنعاشه وإعادة الاستقرار إليه

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف المركزي يقوم بالتحكم بوسائل الدفع بتباين بيئة الدول حسب أنماطها الإنتاجية فهو يقوم بتوجيه الائتمان حسب حاجة الاقتصاد الوطني وحسب البيئة الاقتصادية والإنتاجية للبلد.

ثانياً: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي[1]

كما تمت الإشارة في المقدمة فإن دور السياسة النقدية في السياسات الاقتصادية قد تغير بتغير المعطيات والوقائع الاقتصادية وبشكل أساسي منذ قيام الثورة الصناعية في أوروبا وظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى الآن ، حيث يمكن رصد التطورات التي واجهها دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية عبر التاريخ حيث مر هذا الدور بثلاث مراحل وفق التالي:

المرحلة الأولى والتي تعود جذورها إلى عام 1776 حيث أسس لها آدم سميث بكتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) وتطورت فيما بعد إلى ما يعرف بالنظرية الكلاسيكية والتي من أهم مبادئها وفروضها حيادية النقود وأن العرض يخلق الطلب المقابل والمساوي له والتوازن يتم في الاقتصاد بصورة تلقائية وأن النقود تعتبر وسيطاً للمبادلات فقط ولا تأثير لها على النشاط الاقتصادي، وغيرها من الفروض التي سنأتي على ذكرها بشيء من التفصيل ، إلا أن أزمة الكساد الكبير التي حدثت في عام 1929 أثبتت عجز النظرية الكلاسيكية التي فشلت في مواجهتها فظهرت نظرية الطلب لصاحبها جون مينانرد كينز حاملاً معه تغييرا بالأفكار والمبادئ التي كان معمولاً بها وبدأت **المرحلة الثانية** من مراحل تطور مفهوم السياسة النقدية والتي أكد فيها كينز على دور النقود والسياسة النقدية على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين ، وأولى اهتمامه للسياسة المالية ثم السياسة النقدية .

بعد هذه المرحلة وبعد تعثر السياسة المالية في معالجة التضخم بسبب ضعف مرونتها ، عادت السياسة النقدية للظهور مجدداً من خلال النظرية النقدية الحديثة بقيادة مليتون فريدمان وهي تمثل **المرحلة الثالثة** لتطور مفهوم السياسة النقدية والتي عاد الاقتصاديون فيها إلى الاهتمام بالسياسة النقدية وإعطائها أولوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بكمية العرض النقدي ومستوى الأسعار.

[1] سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة، 1989، ص11.

وبعد عام 1982 وازدياد المشاكل الاقتصادية ، ظهر العديد من الاقتصاديين الذين آمنوا بأنه لا بديل لسياسة اقتصادية عن أخرى وأنه يجب التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وسيتم شرح هذه المراحل بشيء من التفصيل مع بيان الأفكار الأساسية لكل مرحلة وفق الآتي:

المرحلة الأولى: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي :[1]

ظهرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على يد الاقتصادي الانكليزي آدم سميث وكتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) عام 1776 ، وقد التف حوله مجموعة من الاقتصاديين أمثال ديفيد هيوم وديفيد ريكاردو ، إن النظرية الكلاسيكية هي أول نظرية ربطت كمية النقود بالمستوى العام للأسعار بشكل مباشر وآمنت بفكرة حيادية النقود أي أن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بكمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، كما آمنت بفرضية التشغيل الكامل وأن المجتمع يصل إلى هذه الحالة بصفة تلقائية ، وفيما يلي أبرز فرضيات هذه النظرية:

- النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة.
- يقسم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي وكل قطاع يتم التوازن فيه بمعزل عن الآخر.
- التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج وذلك حسب قانون ساي (كل عرض يخلق الطلب المقابل والمساوي له).
- النقود عبارة عن متغير حيادي لا يؤثر في القطاع الحقيقي.
- النقود لا تؤثر على التوازن بل تؤثر على مستوى الأسعار وقيمة النقود ، حيث تؤثر كمية النقود على مستوى الأسعار بشكل طردي في حين تؤثر على قيمة النقود بشكل عكسي.
- سيادة حالة المنافسة الكاملة.

[1] ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص (28).

- ثبات سرعة دوران النقود وحجم المبادلات .

وحيث أن أساسيات التفكير الكلاسيكي ينطلق من النظرية الكمية للنقد فمن الضروري الاطلاع على أبرز أفكارها فيما يلي:

النظرية الكمية (معادلة المبادلة):

$$M * V = P * Y$$ [1]

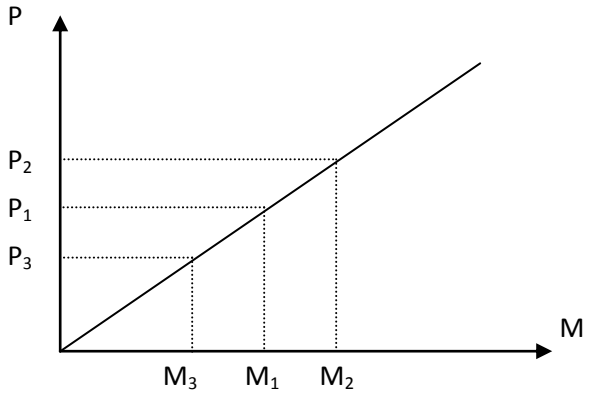
M: كمية النقود ، V: سرعة دوران النقود

P: مستوى الأسعار ، Y: الدخل

ومع ثبات حجم المبادلات وسرعة دوران النقود (بناء على افتراضات النظرية الكلاسيكية) فإن أية زيادة في كمية النقود ستنعكس فقط على مستوى الأسعار.

وإن أية زيادة في كمية النقود ستخفض من قيمتها وذلك من خلال التأثير على المستوى العام للأسعار حيث أن ازدياد كمية النقد ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفسير ذلك أنه انطلاقاً من افتراض ثبات حجم المبادلات (وهو أحد فروض النظرية الكلاسيكية) وافتراض حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد فإن أية زيادة في كمية النقود لن تؤدي إلى زيادة المنتجات ، وسيصبح لدينا كمية زائدة من النقود مع كمية ثابتة من المنتجات الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أسعار هذه المنتجات، وهذا يسبب انخفاضاً في قيمة النقود بحد ذاتها فارتفاع الأسعار معناه إنفاق المزيد من وحدات النقد لشراء السلعة نفسها التي كان من المكن شراؤها سابقاً بوحدات أقل وهذا هو أثر زيادة كمية النقد على قيمته وعلى المستوى العام للأسعار.

[1] Peter Jochumzen, Essentials of macroeconomics,London, 2010 , p 72



الشكل رقم (1) ، النظرية الكمية

المصدر السابق

ترى هذه النظرية كما هو موضح في الشكل السابق أن ارتفاع كمية النقد من M1 إلى M2 ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2 كما أن انخفاض كمية النقود من M1 إلى M3 ستؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار من P1 إلى P3.

وبناء عليه إذا كان الاقتصاد في مرحلة ركود وترغب السلطة النقدية بتطبيق سياسة توسعية فإنها تقوم بزيادة كمية النقد ،عن طريق خفض سعر الخصم الذي يشجع المصارف التجارية على صرف الأوراق التجارية قبل وقت استحقاقها للاستفادة من السيولة أو خفض سعر الفائدة مما يشجع على الاقتراض أو يدخل المصرف المركزي إلى السوق مشترياً للأوراق المالية (سيتم ذكر هذه الأدوات بالتفصيل فيما بعد) مما يزيد من كمية السيولة ويخفف من الركود الحاصل. وعلى العكس إذا كان الاقتصاد يعاني من وجود تضخم فإن السلطة النقدية تتبع سياسة انكماشية وتقوم بتخفيض كمية النقود عن طريق رفع سعر الفائدة مما يقلص عمليات الإقراض أو بيع المصرف المركزي الأوراق المالية للمواطنين لتخفيض كمية السيولة الموجودة لديهم أو رفع سعر الخصم.

تم تطوير النظرية الكمية ومعادلة المبادلة على يد ألفريد مارشال بما يسمى معادلة الأرصدة النقدية (صيغة كامبردج) وأوجد نسبة أطلق عليها نسبة التفضيل النقدي (k) بدلاً من سرعة دوران النقود و تختلف معادلة الأرصدة النقدية عن معادلة المبادلة في

فكرة (التفضيل النقدي) حيث ربط مارشال كمية النقود والطلب عليها بالدخل وميل العناصر الاقتصادية للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة (أي بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها على شكل سائل) ويمكن إعادة صياغة المعادلة على الشكل التالي:[1]

$$\mathbf{M = KPY}$$

: كمية النقود.M

: التفضيل النقدي.K

: المستوى العام للأسعار.P

: الدخل الحقيقي.Y

كما ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي

$$\mathbf{P = M/ KY}$$

أي أن المستوى العام للأسعار ينخفض كلما زادت نسبة التفضيل النقدي لدى الأفراد، وبما أن عرض النقود يعتبر متغيراً خارجياً تحدده السلطات النقدية فإن مستوى الأسعار يتوقف على مدى الاستجابة للتغير في كمية النقود المطلوبة حيث أن ارتفاع نسبة التفضيل النقدي يعني زيادة كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل سائل فإذا قوبلت هذه الزيادة بزيادة في العرض النقدي من قبل السلطات فإن الأسعار لن تتأثر

[1] ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص (31).

أما إذا لم تقابل بزيادة في عرض النقود فإن الأفراد سيحجمون عن كثير من إنفاقهم بهدف الاحتفاظ بكمية معينة من النقود الأمر الذي من شأنه أن يخفض الأسعار.

لقد وجهت الكثير من الانتقادات إلى النظرية الكلاسيكية والفروض التي قامت على أساسها وبعد ظهور أزمة الكساد الكبير أثبتت النظرية الكلاسيكية عجزها عن إيجاد الحلول لها الأمر الذي ساعد على ظهور النظرية الكنزية والتي سيتم شرحها فيما يلي:

المرحلة الثانية: السياسة النقدية وفق النظرية الكنزية:[1]

بعد ظهور أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وإثبات عجز النظرية الكلاسيكية وفكرها التوازني الذي يؤمن بتحييد النقود عن النشاط الاقتصادي ظهرت أفكار جديدة على يد الاقتصادي جون مينارد كينز والذي صاغ أفكاره في مؤلفه النظرية العامة للنقود والتوظيف والفائدة ، تلك النظرية التي أحدثت بعداً كبيراً في الفكر الاقتصادي وغيرت الكثير من المعتقدات السائدة مثبتاً قصور الكلاسيكيين في معالجة الأزمة حيث يقوم الفكر الكينزي على الفرضيات التالية :

- أولى كينز اهتمامه للسياسة المالية أولاً ثم إلى السياسة النقدية واعتقد بضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لمعالجة المشاكل والاختلالات .وذلك عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام (في حال عدم وجود موارد)
- يفترض كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض (بعكس قانون ساي في الفكر الكلاسيكي) حيث أن الطلب هو الذي يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم ورفض فكرة الكلاسيكيين القائلة بأن التوازن يحدث بصفة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل ، حيث أقر بواقع البطالة الإجبارية وأنه لا يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة إلا عن طريق تدخل الدولة بشكل مباشر حتى نصل إلى حالة التوظيف الكامل مثل زيادة الإنفاق الاستثماري أو زيادة كمية النقد المعروض

[1] سهير معتوق. مرجع سابق،ص(58 – 107).

- رفض فكرة حيادية النقود واعتبر أن النقود لها تأثير على الجانب العيني للاقتصاد وبالتالي لم يقسم كينز الاقتصاد إلى قطاعين نقدي وحقيقي، حيث أن النقود لا تؤثر فقط على مستوى الأسعار وإنما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي إذ أن أية زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى زياد الناتج المحلي الإجمالي (إذا لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل) أما إذا كان الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل فإن أية زيادة في كمية النقد ستنعكس فقط على زيادة الأسعار وتؤدي إلى حدوث التضخم.
- أخذ التحليل الكينزي بعين الاعتبار أسعار الفائدة واعتبرها القناة التي تنقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد.
- أعطى للنقود أهمية كونها مخزناً للقيم فضلاً عن كونها وسيلة للمبادلة إذ عني بثلاثة دوافع للتفضيل النقدي (دافع المبادلة ، دافع الحيطة والحذر ودافع المضاربة).

أما دافع المبادلة : فهو النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد لشراء حاجاتهم اليومية (النسبة التي تصرف للاستهلاك العادي والدوري).

وأما دافع الحيطة والحذر:فهو النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقود لمواجهة الحالات الطارئة (أمراض ، أزمات ، حوادث) .

وأما دافع المضاربة : فهو عبارة عن النسبة التي يحتفظ فيها الأفراد لتحقيق الربح وزيادة ما بحوزتهم من ثروة (التي تصرف لشراء الأسهم والسندات)

انطلاقاً من هذه الفرضيات تختلف النظرية الكنزية عن النظرية الكلاسيكية بعدة جوانب حيث أن دراسة الاقتصاد بقطاعيه العيني والنقدي دون فصل بينهما ، ودراسة أهمية النقود لوظائفها ليس فقط لدورها للقيام بالمعاملات جعل من النظرية الكنزية نظرية شاملة وثورية في حينه وابتعدت عن النظرة الضيقة التي التزمت بها النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة، ورفضت ثبات سرعة دوران النقود وثبات حجم المعاملات ورفضت قانون ساي (الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له) وأقرت بوجود بطالة إجبارية مما أعطاها واقعية أكثر وقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية بشكل حقيقي وفعال

وأخيرا فإن النظرية الكنزية اعتبرت ثورية لأنها أول نظرية توضح وجود فجوة بين الفكرة الجزئية والفكرة الكلية حيث انتقل كينز من القوانين التي كانت تحكم وحدات اقتصادية إلى قوانين على مستوى الاقتصاد ككل .

آلية انتقال أثر السياسة النقدية عند الكنزيين:[1]

يعتقد كينز أن جوهر السياسة النقدية يتمثل في عرض النقود ، وللتحكم بعرض النقود يملك المصرف المركزي الكثير من الأدوات أهمها دخوله السوق المفتوحة مستخدماً ما لديه من سندات حكومية:

فعند زيادة عرض النقد يقوم المصرف المركزي بشراء السندات الحكومية من سوق الأوراق المالية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السندات فتنخفض أسعار الفائدة عليها (نظراً لثبات ما تغله من إيراد) أي انخفاض تكلفة الحصول على أي قرض بغرض الاستثمار فيزيد الإقراض ويزيد الاستثمار وبالتالي الناتج، كما أن عملية الشراء ستزيد من كمية النقود على الشكل التالي :

عندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فإن ذلك يتم بواسطة أوراق مالية مسحوبة عليه، تودع لدى المصارف الخاصة مما يزيد من قدرتها على خلق الودائع ومنح القروض. وهذا هو جوهر تفسير عملية انتقال وتحول أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي عند الكينزيين.

غير أن كينز يعتقد أن هذه الآلية ستفشل في حالتين:

- عندما يكون الطلب على النقود مرناً مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة: عندها ستفقد هذه الآلية فعاليتها إذا كان سعر الفائدة لا يستجيب للتغيرات في عرض النقد ولا يتأثر الدخل بالتالي بزيادة كمية النقود بسبب المرونة الكبيرة للطلب على النقد وفي حال كان الطلب لا نهائي المرونة سيحدث ما يسمى (مصيدة السيولة).

[1] ماجدة مدوخ، مرجع سابق.

- عندما تعتمد المشروعات على التمويل الذاتي وليس الاقتراض عندها تكون مرونة الاستثمار ضعيفة لتغيرات سعر الفائدة، أي أن أي تغير في سعر الفائدة لن يؤثر على الاستثمار.

تفضيل السيولة ومصيدة السيولة[1]:

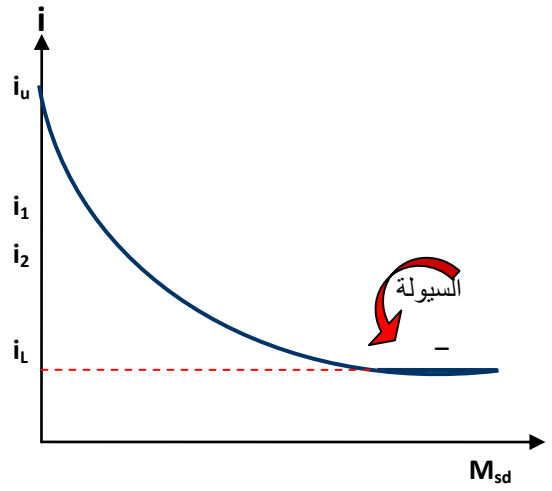
إن الطلب على النقد وفقاً للتحليل الكنزي ينقسم إلى قسمين الأول يرتبط بالدخل ويتمثل في (الطلب على النقد بدافعي المبادلات والحيطة) والثاني مرتبط بالنقد و يتثمل في (الطلب على النقد بدافع المضاربة) ويتعلق بالتوقعات المستقبلية ويقتضي المقارنة بين الاحتفاظ بالنقد على شكل سائل (تفضيل السيولة) وبين الاحتفاظ به على شكل أصول مالية (أسهم وسندات) وذلك بناء على قيمة العائد المتوقع من هذه الأصول وهذا الأمر عائد لتقلبات سعر الفائدة .

وقد أشار كينز إلى وجود سعر معين لا يمكن أن ينخفض دونه سعر الفائدة الجاري ، وهذا الحد الأدنى لسعر الفائدة يجعل الطلب على النقد مرناً بشكل لانهائي بالنسبة لسعر الفائدة وبذلك فإن أية سياسة نقدية في هذه الظروف بغرض إنعاش الاستثمار عن طريق زيادة كمية النقد لن تؤدي إلى أي أثر على سعر الفائدة ، إذ إن كل زيادة في العرض النقدي سيتم الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل وقد عُرفت هذه الحالة بمصيدة السيولة – التفضيل اللانهائي للسيولة–

أي أن مصيدة السيولة يقصد بها :استعداد الأفراد للاحتفاظ بأية كمية إضافية من النقود عند أدنى مستوى لسعر الفائدة وفي هذا الصدد يصبح منحني تفضيل السيولة موازيًا للمحور الأفقي وهذه الظاهرة لها أهمية كبيرة لبيان أثر النقود على النشاط الاقتصادي.

وتعد ظاهرة مصيدة السيولة نادرة جدًا لأنه لا يمكن أن ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له مع استمرار الأفراد بطلب النقود.

[1] حساني، عبد الرزاق و حوراني، أكرم، النقود والمصارف، 2014، أخذ بتصرف ص (107 + 108).



الشكل (2) : مصيدة السيولة، المصدرالسابق

يشير الشكل السابق إلى حالة مصيدة السيولة حيث يشير المحور العامودي (i) إلى سعر الفائدة والمحور الأفقي (M) إلى العرض النقدي ويشير المنحنى إلى كمية السيولة فعند انخفاض سعر الفائدة يزداد عرض النقد إلى أن يصل الاقتصاد إلى حالة مصيدة السيولة عندما يصبح المنحنى موازياً للمحور الأفقي.

إلا أن النظرية الكينزية عجزت لحد ما عن مواجهة التغييرات الاقتصادية الحاصلة ، فظهرت أفكار النقديين بقيادة ميلتون فريدمان التي أفرزت المدرسة النقدية الحديثة والتي تعتبر تطويراً لأفكار المدرسة النقدية الكلاسيكية، وفيما يلي عرض لأبرز أفكار هذه النظرية والتي تشكل المرحلة الثالثة من مراحل تطور السياسة النقدية

المرحلة الثالثة : السياسة النقدية لدى مفكري المدرسة النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو)[1]:

تقوم النظرية النقدية الحديثة على الأفكار والمبادئ التالية:

- على خلاف النظريات السابقة أعطت النظرية النقدية الحديثة أهمية كبيرة للسياسة النقدية واعتبرتها أفضل وسيلة لتحقيق مستويات أفضل من التوظيف واستقرار الأسعار حيث أن عرض النقود هو المتغير الوحيد الذي يوثر في مستويات الناتج والأسعار ، أي أن عرض النقد هو المتغير التابع والطلب عليه هو المتغير المستقل.
- اعتبرت أن الطلب على النقود كأي طلب على الأصول المالية الأخرى لابد وأن يعتمد على ثروة الأفراد ، واستبدلت الثروة بالدخل الدائم والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الطلب على النقود فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود .
- قارنت بين العائد المتوقع على النقود وبين العائد المتوقع على الأصول المالية الأخرى في دراسة الطلب على النقود واعتبرت أن النقود أصل يدر عائداً ويطلب لذاته وليس كما قال كينز أن النقد يطلب لدوافع معينة (المبادلات والاحتياط والمضاربة)
- يرى النقديون أن المشكلة الوحيدة في فعالية السياسة النقدية هي التأخر في انتقال أثر التغيرات في كمية النقد على الناتج وهذا قد يؤدي إلى حدوث تضخم في المدى البعيد ولذلك ينصح بالعمل على زيادة الكتلة النقدية بمعدل يتوافق مع حجم نمو الناتج وذلك لمنع حدوث التضخم ، بدلا من التقديرات التي قد تكون غير صحيحة

ذلك أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج إلا أنه على المدى الطويل ومع استمرار الزيادة في العرض النقدي فإن هذه الزيادة سوف تنعكس على المستوى العام للأسعار .

[1] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية،ص(439- 431).

آلية انتقال أثر السياسة النقدية عند النقديين:[1]

يعتقد النقديون أن التغير في عرض النقود يمارس تأثيره في المدى الطويل وفق النظرية الكمية، إلا أنه في المدى القصير فإن التغير في عرض النقود يمارس دوره في التأثير على الإنفاق الكلي وبالتالي على الدخل القومي.

حيث أن زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية سيؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية الموجودة بحوزة الأفراد والمؤسسات مما ينعكس على إنفاقهم ويدفعهم إلى التكيف مع هذه الزيادة ويترجم هذا التكيف بزيادة الطلب على السلع والخدمات وهنا توجد حالتان:

- إذا كان المجتمع لم يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل ، فإن زيادة الطلب ستنعكس على الإنتاج وينتج عنها زيادة في الإنتاج.
- أما إذا كان المجتمع في مرحلة التشغيل الكامل فإن هذه الزيادة في الطلب ستنعكس على الأسعار وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار .
- ويحدث العكس في حال انخفض العرض النقدي.

وهذا هو جوهر النظرية النقدية الحديثة، إلا أن تحليل النقديين على هذا النحو لا يوضح الطريقة التي من خلالها تؤثر الزيادة (أو النقص) في الإنفاق على الدخل والتشغيل فهم يرون أن السياسة النقدية ستغير من نمط الأصول التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وهنا يختلف الأمر عن النظرية الكينزية حيث أن الكينزيين يعزون التغير في عرض النقد إلى سعر الفائدة فقط، بينما التغير عند النقديين يُعزى إلى هيكل الثروة لدى الأفراد ويؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد.

[1] موسى حميد، سندس، مرجع سابق، ص(28-35).

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية وأدواتها[1]

تهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على اقتصاد سليم ومستقر يمتاز بمستوى تشغيل عال ومعدل نمو مرتفع ، كما يمتاز باستقرار مستوى الأسعار واستقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات، أي باختصار فإن السياسة النقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد بكافة جوانبه لحماية البلد من حدوث الأزمات والصدمات وتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين.

ويمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية بالنقاط الأربعة التالية:

- تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار.
- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن الخارجي.

وعادة ما يطلق على هذه الأهداف اسم "**المربع السحري**"[2]، وهي تمثل الأهداف الاقتصادية لأية دولة، وعلى الرغم من أن الجميع يعلم صعوبة تحقيق هذه الأهداف مجتمعة نظراً لأن بعض الإجراءات التي توصل الاقتصاد إلى أحد الأهداف قد تضر بهدف آخر أو تكون على حسابه فإن جميع الدول تسعى إلى إيجاد آليات مناسبة والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية للوصول إلى أفضل مستوى ممكن من تمثيل هذه الأهداف على أرض الواقع.

فمثلا زيادة معدلات النمو يتطلب انتهاج سياسة زيادة العرض النقدي مما ينعكس على ارتفاع الأسعار في الوقت الذي يؤدي التحكم بمستوى الأسعار إلى تخفيض مستوى الإنتاج، كما أن تحقيق استقرار ميزان المدفوعات لا يتحقق دون أن يؤثر ذلك على مستوى الأسعار أو مستوى الإنتاج سواء من تأثيره على أسعار الصادرات وكمية الإنتاج أو على أسعار الواردات من المواد الأولية والذي ينعكس بدوره على كلف الإنتاج

[1] عبد الرزاق حساني، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، بحث معد لنيل درجة الدكتوراة، جامعة دمشق، 2002، ص(73 – 78).
[2] راتول، محمد و كروش، صلاح الدين، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدرو في الجزائر (2000- 2010) ، بحوث اقتصادية عربية العدد (66)، الجزائر، 2014. ص 88

لذلك فإن واقع الحال الاقتصادي والتوجهات العامة للدولة يفرض ترتيب أولويات عميلة النمو الاقتصادي والأهداف التي يجب تحقيقها وبناء عليه يتم رسم السياسات بما يتناسب مع هذه الأهداف وما هو متاح وما يمكن فعلياً الوصول إليه.

ونظرا لصعوبة تحقيق هذه الأهداف بشكل مباشر بالإضافة إلى أنها تحتاج لوقت طويل لتحقيقها فقد تم وضع **أهداف وسيطة** ترتبط بشكل مباشر مع الأهداف النهائية ومع أدوات واتجاهات السياسة النقدية مما يسهل على السلطات النقدية الوصول إلى الأهداف النهائية المطلوبة، ويشترط في هذه الأهداف الوسيطة عدد من الشروط هي التالية:

- قابلية قياس الهدف بدقة وبسرعة: لكي يكون بالإمكان قياس أي انحراف في أداء السياسة النقدية بشكل مبكر وبسرعة أكبر من الهدف النهائي.
- القدرة على التحكم بهذا الهدف وممارسة رقابة فعالة عليه: أي أن يكون المصرف المركزي قادراً على التحكم بهذه الأهداف وقادراً على ممارسة دور الرقابة المباشرة عليها بغية توجيهها للوصول للهدف النهائي (مثل العرض النقدي) وعندما لا يتحقق ذلك فإنه سيترتب على ذلك آثارً سلبية تتمثل في انحراف الأهداف الوسيطة عن المسار المرغوب
- ارتباط هذا الهدف بعلاقة مستقرة مع الهدف النهائي بحيث يمكن التنبؤ بالتغيرات المطلوبة بالهدف النهائي.

إن إمكانية قياس الهدف الوسيط بسرعة وبدقة وإمكانية التحكم به وارتباطه بعلاقة مستقرة مع الهدف النهائي تمكننا من التنبؤ بالتغيرات المطلوبة من الهدف النهائي .

وتقسم هذه الأهداف الوسيطة إلى:

الأهداف الكمية – سعر الفائدة – سعر الصرف

1-الأهداف الكمية: وتقسم بدورها إلى:

أ- مجاميع الكتلة النقدية وتتضمن المكونات التالية:[1]

- M_1 = النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب؛
- M_2 = M_1 + الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.
- M_3 = M_2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليها إجمالي السيولة المحلية.

وترتبط M_1 ، M_2 ، M_3 بالقاعدة النقدية (والتي تمثل الأساس الذي ترتكز عليه العملة الوطنية لبلد ما، وهذه القاعدة تمثل في الوقت نفسه طبيعة النظام النقدي السائد في المجتمع حتى أن هناك من يعتبر القاعدة النقدية والنظام النقدي وجهان لعملة واحدة) وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشتمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية.

تعتبر هذه المجاميع النقدية من الأهداف الوسيطة نظرا لقابليتها للقياس المباشر والدقيق، ويمكن التحكم بها عن طريق التحكم بأسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق النقد وعلى احتياطات المصارف، كما أنها ترتبط بشكل مباشر ومستقر مع معدل التضخم والذي يمثل التحكم به أحد الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

القروض (الائتمان):

ويقصدبذلك حجم القروض المسموح تقديمها للأفراد أو المؤسسات سواء من قبل مصارف حكومية أو خاصة ، وهذه القروض وسيط متمم للعرض النقدي حيث يعتبر التحكم في حجم الائتمان أحد الوسائل الأساسية للتحكم بالعرض النقدي.

[1] ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص (9+ 10).

وبقصد إيضاح هذه الفكرة ستتم الإشارة إلى ما يلي:

عندما تكون السياسية النقدية لديها رغبة بالتوسع بالمعروض النقدي فإنها توسع حجم الائتمان الممنوح سواء عن طريق تخفيض نسبة الفائدة أو تخفيف القيود على القروض الممنوحة .

والعكس عندما يكون لديها رغبة بإتباع سياسة انكماشية فإنها تخفض الائتمان عن طريق رفع أسعار الفائدة أو فرض قيود نوعية وكمية على القروض الممنوحة.

2-سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة هدفاً وسيطاً نظرا لما يتمتع به من تأثير على حجم الكتلة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال قدرته على التأثير على حجم الاستثمارات ومستوى النشاط الاقتصادي إضافة إلى قابليته للتحكم والقياس المباشر وبذلك فهو يرتبط بالأهداف النهائية للسياسة النقدية، كما يتميز بإمكانية الرقابة عليه. فعندما ينخفض سعر الفائدة يزداد مستوى الاستثمار وعلى العكس عندما يرتفع هذا السعر فإن مستوى الاستثمار ينخفض وبناء عليه تقوم السلطات النقدية بالتحكم بأسعار الفائدة للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه ولذلك فهو يعتبر هدفاً ووسيلةً للوصول إلى الأهداف النهائية في آن واحد.

3-سعر الصرف:

يعرف الاقتصادي الأمريكي توماس ماير سعر الصرف بأنه (قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية)[1]

يلعب سعر الصرف دوراً هاماُ في الاقتصاد الوطني نظراً لأنه يؤثر على قيمة الصادرات والواردات وعلى الاحتياطيات الوطنية ويوجه الاقتصاد باتجاهات معينة.

[1]علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دمشق ، 2001، ص(407).

إن أحد الأهداف النهائية للسياسة النقدية هو التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) ، وبذلك فإن تحقيق استقرار سعر الصرف يعتبر هدفاً وسيطاً بالإضافة إلى إمكانية مراقبته والتحكم به من قبل السلطات النقدية عندما تستشعر ضرورة للقيام بذلك ، حيث تقوم السلطات النقدية برفعه أو خفضه حسب توجهات السياسة النقدية مما ينعكس على ميزان المدفوعات، ففي حالات الركود ترتفع قيمة العملة نتيجة انخفاض الأسعار ويحصل هبوط في الإنتاج وتزداد البطالة وفي مثل هذه الحالات يرتفع سعر الصرف وعندها تقوم الدولة بإيقاف استيراد السلع الكمالية وتستورد الآلات والمعدات الأولية للإنتاج وتحقق بذلك توفير القطع الأجنبي اللازم للتمويل ، أما في حالات التضخم فإن قيمة العملة ستنخفض بسبب زيادة مستوى الأسعار وعندها ستقوم الدولة بتشجيع الاستيراد بهدف التخلص من السيولة الفائضة بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع مستوى الأسعار .

يعتبر سعر الصرف متغيراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كان ذلك في تحقيق استقرار الأسعار أو في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات.

ومن الملاحظ أيضاً أن أدوات السياسة النقدية قد تتأخر بالتأثير على هذه المؤشرات وعندها يتم اللجوء إلى مجموعة من المؤشرات تدعى **الأهداف الأولية** وهي تتألف من مجموعتين:[1]

المجموعة الأولى: هي مجمعات الاحتياطيات والتي تتألف من القاعدة النقدية ومجموع احتياطيات النقود واحتياطيات الودائع الخاصة وغيرها.

المجموعة الثانية : تتمثل بالاحتياطيات الحرة ومعدل أرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها.

حيث تشكل هذه الأهداف الحلقة الأولى في آلية انتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد.

[1] سندس حميد موسى ، مرجع سابق، ص (55).

أدوات السياسة النقدية:[1]

كثيرة هي أدوات السياسة النقدية ويمكن التمييز بين هذه الأدوات من حيث طبيعتها كأدوات كمية أو نوعية أو مباشرة.

أولاً- الأدوات الكمية: وهي الأدوات التي تؤثر في حجم الائتمان وهي سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والتحكم بنسبة الاحتياطي الإلزامي.

1-سياسة سعر الخصم:

تقدم البنوك التجارية خدمة لعملائها تتمثل بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها مقابل عمولة تسمى (سعر الخصم) ، هذه العملية تلجأ إليها المصارف عندما يكون العميل بحاجة إلى سيولة فتقوم بتقديم هذه الخدمة، ثم تقوم هذه المصارف بدورها بخصم هذه الأوراق عند المصرف المركزي مقابل عمولة يتقاضاها الأخير تسمى (سعر إعادة الخصم) وتحصيل قيمتها أي أن عملية خصم هذه الأوراق التجارية تسبب زيادة في العرض النقدي وبناءً عليه تعتبر هذه العملية إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم للتحكم بالكتلة النقدية في الاقتصاد على الشكل التالي:

عندما تكون السياسة النقدية المتبعة توسعية (أي أن المصرف المركزي يريد التوسع بالعرض النقدي) يقوم المصرف المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم الأمر الذي يشجع المصارف على خصم الأوراق التجارية لعملائها فتزيد الكتلة النقدية بين أيدي الأفراد.

أما عندما تكون السياسة انكماشية (أي أن المصرف المركزي يريد خفض العرض النقدي) فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم الأمر الذي يدفع بالبنوك إلى الإقلال من خصم الأوراق التجارية لعملائها فتنخفض الكتلة النقدية بين أيدي الأفراد.

[1] ناجية عاشور، دور البنك لمركزي في إدارة السيولة النقدية، بحث معد لنيل درجة الماجستير، الجزائر، 2014، ص (41-45).

2-عمليات السوق المفتوحة:

وهي دخول المصرف المركزي للسوق المالية بصفته بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، ففي حالات الانكماش الاقتصادي يرغب المصرف المركزي بزيادة السيولة فيدخل إلى السوق مشترياً للأوراق المالية سواء من الأفراد أو من البنوك التجارية وسيدفع قيمة هذه الأوراق بشيكات مسحوبة عليه ، وسواء كان الشراء من الأفراد أو المصارف التجارية فإن ذلك سيزيد من أرصدة البنوك التجارية لدى المصرف المركزي حيث أن هذه الشيكات سيتم إيداعها في البنوك التجارية ومن ثم إيداعها في حساب هذه البنوك لدى المصرف المركزي مما يزيد من قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وبالتالي يزداد عرض النقد (ويحدث العكس تماماً في حالات التضخم عندما يدخل المصرف المركزي بائعاً للأوراق المالية بهدف التخلص من الزيادة في عرض النقود في الاقتصاد حيث يدخل السوق بائعاً للأوراق المالية ويخفض بالتالي كمية النقد المتداول بين الأفراد والمؤسسات).

3-التحكم بنسبة الاحتياطي الإلزامي:

الاحتياطي الإلزامي هو نسبة معينة من موجودات المصارف التجارية تلتزم بالاحتفاظ بها على شكل نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب وهذه النسبة يفرضها البنك المركزي لحماية المصارف التجارية من الإفلاس وتعزيز قدرتها على مواجهة طلبات السحب وتعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتحكم بكمية النقد المعروض، ففي حال كان المصرف المركزي يريد زيادة العرض النقدي فإنه يقوم بتخفيض هذه النسبة مما يسمح للمصارف التجارية بالتوسع في منح الائتمان وبذلك يزداد العرض النقدي (ويحدث العكس تماماً في حال كان المصرف المركزي يريد أن يخفض كمية العرض النقدي حيث يرفع هذه النسبة الأمر الذي يقيد المصارف ويمنعها من التوسع بمنح الائتمان).

ثانياً- الأدوات النوعية:[1]

تتجه هذه الأدوات إلى التأثير على أوجه استخدام الائتمان وليس التأثير على حجم الائتمان، ويستخدم المصرف المركزي هذه الأدوات بهدف توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تمثل أولويات في عملية التنمية الاقتصادية وتتم عن طريق تقديم تسهيلات لقطاع معين أو مجموعة قطاعات دون غيرها، ويجد هذا النوع من الإجراءات قبولاً لدى المصارف التجارية أكثر من غيره نظراً لأنه يهدف إلى توجيه الائتمان وليس تقليصه.

ثالثاً- الأدوات المباشرة:

في حال عدم كفاية الأدوات السابقة وعندما يجد المصرف المركزي ضرورة التدخل المباشر فإنه يتحكم بالمصارف التجارية إما عن طريق الإقناع الأدبي أو الأوامر المباشرة، وهي مجموعة من التعليمات والتي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

آلية انتقال أثر السياسة النقدية:[2]

تتخذ السلطة النقدية إجراءات لتحقيق أهداف السياسة النقدية إلا أن هذه الإجراءات لا تنتقل بشكل مباشر إنما عن طريق قنوات تنقل هذا الأثر إلى الاقتصاد.

ويمكن تلخيص هذه القنوات بما يلي:

1-قناة سعر الفائدة:

تعكس هذه القناة أثر التغيير في كمية النقود وحجم الائتمان على الطلب والناتج المحليين، حيث أن أي تغيير في كمية النقود والائتمان سيؤثر على أسعار الفائدة والتي بدورها ستؤثر على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي.

[1] حساني، عبد الرزاق، مرجع سابق ، ص (82).
[2] راتول، محمد و كروش، صلاح الدين.، مرجع سابق، ص 88 – 97.

فإذا اتبعت الدولة سياسة انكماشية بتخفيض كمية النقود المتداولة فإنها ستقوم بتخفيض حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف عن طريق رفع أسعار الفائدة و ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي بدوره إلى تفضيل الأفراد إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية بالمصارف فيقل الإنفاق الاستهلاكي كما يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن إقامة المشاريع نظرا لارتفاع كلفة الاستثمار فينخفض الإنفاق الاستثماري الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع بنوعيها الاستهلاكية والاستثمارية وتنخفض الأسعار . وهكذا تحصل الدولة على الهدف المطلوب من انتهاجها سياسة انكماشية ، (والعكس بالعكس عند إتباع سياسة توسعية).

2-قناة سعر الصرف:

وتعكس هذه القناة أثر التغير في سعر الصرف على الاقتصاد من خلال تأثيره على العمليات التجارية وعلى تدفقات رؤوس الأموال.

فإذا قام المصرف المركزي برفع أسعار الفائدة (سياسة انكماشية) فإن ذلك سيشجع تدفقات رؤوس الأموال الخارجية لإيداعها في المصارف المحلية وبالتالي فإن ازدياد تدفق رؤوس الأموال سيؤدي إلى رفع قيمة العملة ، فتنخفض الصادرات نظرا لارتفاع أسعار السلع المحلية فينخفض الطلب الخارجي عليها وتنخفض الأسعار، كما أن المستوردات ستزداد نظرا لانخفاض أسعارها ، أي أن الأسعار ستنخفض أيضاً بسبب زيادة عرض السلع، (والعكس بالعكس عند إتباع سياسة توسعية).

الخلاصة :

عرض المبحث السابق المفهوم النظري للسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها والآليات المتبعة للتأثير على الاقتصاد، وتناول تطور المفهوم النظري للسياسة النقدية ابتداء بالمدرسة الكلاسيكية وانتهاء بالمدرسة النقدية الحديثة مروراً بالمدرسة الكنزية، وبين الأفكار التي بُنيت على أساسها هذه المدارس وكيف تطورت منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بين البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي السوري

ويشتمل هذا الفصل على:

المبحث الأول: حالة البنك المركزي الأوروبي.

المبحث الثاني: حالة البنك المركزي السوري.

المبحث الثالث: المقارنة بين البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي السوري.

(دراسة مدى ارتباط المؤشرات باستخدام البرنامج الإحصائي spss)

المبحث الأول

حالة البنك المركزي الأوروبي

تمهيد:

تم تأسيس البنك المركزي الأوربي في الأول من حزيران 1998 ليكون مسؤولاً عن السياسة النقدية في دول الاتحاد الأوربي ، وبدأ عمله في الأول من كانون الثاني 1999 ومقره الرئيسي في فرانكفورت.

تتكون اللجنة التنفيذية من الرئيس ونائبه وأربع أعضاء من دول الاتحاد النقدي الأوربي.

ضم البنك المركزي الأوروبي بداية 11 دولة في عام 1999 ثم انضم إليه بعد ذلك عددٌ من الدول الأوروبية وأصبح عدد الدول 19 دولة عام 2014.

يتمتع البنك المركزي باستقلالية كبيرة الأمر الذي يمكنه من رسم سياساته بما ينسجم مع أهدافه بالشكل الأمثل وهي تحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء إلا أنه على الرغم من استقلالية المصرف المركزي فقد كان ملتزماً بالحفاظ على درجة عالية من التنسيق بين سياسته والسياسات المالية في الدول الأعضاء لتحقيق الهدف الأكبر لجميع الدول وهو النمو الاقتصادي .

تتمثل أهداف البنك المركزي الأوربي بالدرجة الأولى بتحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي ويمارس البنك وضع العديد من الضوابط على كمية الإصدار النقدي والحد من الإقراض بهدف التحكم في كمية السيولة والحفاظ على مستوى الأسعار .

ويمكن تلخيص أهداف البنك المركزي الأوروبي بما يلي:[1]

1-الحفاظ على استقرار الأسعار (مثل كافة البنوك المركزية).
2-إصدار اليورو (ورقياً أو كعملة معدنية)

[1] www.ecb.europa.eu موقع البنك المركزي الأوروبي

3-تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

4-تشجيع الأسلوب الهادئ البسيط في إدارة نظم الدفع.

5-إدارة الاحتياطيات النقدية لدول الاتحاد الأوربي.

6-تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوربي فيما يخص النظم المالية والنقدية.

يقوم المصرف المركزي الأوروبي بمهام المصارف المركزية جميعاً في الدول الأعضاء ولاسيما العمل على تحقيق استقرار الأسعار، كما يقوم بإصدار اليورو ويعمل على الحفاظ على قيمته وقوته كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوربي كما يعمل على تحديد أسعار الفائدة في دول منطقة اليورو وسنأتي على شرح خصائص ووظائف البنك المركزي الأوربي بتفصيل أكثر في الفصل الثالث ،أما في هذا الفصل فسوف نتوقف فيما يلي عند دراسة بعض مؤشرات المصرف المركزي الأوربي بين عامي 1999 و2015 وتحليلها لمعرفة الدرجة التي استطاع أن يصل إليها في تحقيق أهدافه المذكورة سابقاً

دراسة بعض مؤشرات البنك المركزي الأوروبي بين عامي 1999 – 2015:

أولاً: معدل التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة سلبية في الاقتصاد تسبب زيادة مستويات الأسعار بسبب زيادة كمية النقود مع بقاء كمية الإنتاج ثابتة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب فتزداد الأسعار ويحدث التضخم.

ولقد تمكن البنك المركزي الأوروبي من التحكم بمعدل التضخم في الدول المنضمة إليه بحيث لا تصل إلى المستويات غير المقبولة (أكبر من 3%) وهو المعدل المقبول عالمياً كما أكد الدكتور إبراهيم خراسنه الخبير في صندوق النقد العربي (إن معدل التضخم المسموح به عالمياً لا يتجاوز 3% وأنه في حال تجاوز هذا المعدل تحدث لاقتصاديات الدول تحديات تنعكس سلباً على النمو والاستثمار)[1]وهذا ماساهم بالتالي في تحقيق استقرار مستوى الأسعار ونستدل على ذلك من خلال الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : معدل التضخم في دول الاتحاد الأوربي بين عامي (1999 – 2015)

الاعوام	معدل التضخم
1999	1.1
2000	2.1
2001	2.3
2002	2.2
2003	2.1
2004	2.1
2005	2.2
2006	2.2

[1] www.alittihad.ae/details.php?=96456&y=2014&article=full

2.1	2007
3.3	2008
0.3	2009
1.6	2010
2.7	2011
2.5	2012
1.4	2013
0.4	2014
0	2015

المصدر: موقع البنك المركزي الأوروبي http://sdw.ecb.europa.eu

– حيث يلاحظ أن معدلات التضخم بقيت مستقرة و شهدت ارتفاعاً نسبيا تراوح بين 2.1 – 2.3 بالنسبة إلى سنة الأساس (1999) والتي سجلت معدل تضخم 1.1% .

– كما نلاحظ ارتفاع هذا المعدل في عام 2008 حيث وصل إلى 3.3 لكنه عاد إلى الانخفاض في العام الذي يليه 2009 ليسجل 0.3 وهو انخفاض كبير وعاد عام 2010 إلى 1.6

– وبذلك فقد استطاع البنك المركزي الأوروبي منذ تأسيسه وحتى الآن(1999 – 2015) من خلال سياساته المعتمدة وإجراءاته المتبعة منع الأسعار من الاختلال صعوداً أو هبوطاً ومنع حدوث تقلبات كبيرة فيها مما ساهم في المحافظة على استقرار الأسعار وهو الهدف الأساس الذي سعى البنك الأوروبي إلى تحقيقه مستخدماً سياسة استهداف التضخم.

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي

يعبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى نمو إنتاج المجتمع في فترة زمنية معينة وهو يعتبر أحد مؤشرات الاستقرار ونلاحظ مدى النجاح الذي حققه البنك المركزي الأوروبي ضمن سياساته وإجراءاته المتبعة التي ساهمت في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق زيادة ملموسة في الناتج المحلي، ويتضح ذلك من خلال الجدولين الذين سيتم إدراجهما في هذه الفقرة الأول بالأسعار الثابتة والثاني بالأسعار الجارية حيث أن الناتج بالأسعار الثابتة يعني قيمة الناتج في سنة الأساس حيث تعتبر سنة الأساس هي أساس المقارنة وتعتمد الأسعار فيها كأساس لحساب القيم في السنوات اللاحقة بهدف إبعاد تأثير تقلبات الأسعار في السنوات اللاحقة

وبذلك فإن أي زيادة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تعكس زيادةً في كميات المنتجات وهي الزيادة الكمية الفعلية بالناتج أما الزيادة في قيمة الناتج فتعكسها الزيادة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (الأسعار الجارية) .

الجدول(2) : الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	النسبة المئوية لتغير الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لسنة الأساس (1999)
1999	10	%0
2000	10.7	% 7
2001	10.9	% 9
2002	11	% 10
2003	11.2	% 12
2004	11.4	% 14
2005	11.6	% 16
2006	11.9	% 19
2007	12.3	% 23
2008	12.4	% 24
2009	11.8	% 18
2010	12	% 20
2011	12.3	% 23
2012	12.2	% 22
2013	12.1	% 21
2014	12.2	% 22
2015	12.4	% 24

المصدر : http://stats.oecd.org

الجدول (3): الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوربي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	النسبة المئوية لتغير الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لسنة الأساس (1999)
1999	7.5	% 0
2000	8	% 7
2001	8.5	% 13
2002	8.8	% 17
2003	9	% 20
2004	9.4	% 25
2005	9.9	% 32
2006	10.7	% 43
2007	11.5	% 53
2008	11.9	% 59
2009	11.7	% 56
2010	12	% 60
2011	12.5	% 67
2012	12.7	% 69
2013	13	% 73
2014	13.3	% 77
2015	13.7	% 83

المصدر : http://stats.oecd.org

- بالعودة إلى الجدولين السابقين (2) و (3) واللذين يعبران عن نمو الناتج المحلي الإجمالي ، نلاحظ نمواً ملحوظا في السنوات المدروسة .
- من نسب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (والذي يعكس الزيادة الحقيقة في كمية الناتج) نلاحظ أن النمو كان مستقراً بسبب سياسات البنك المركزي الأوروبي لاستهداف التضخم والهادفة إلى ضبط الطلب الكلي منعاً من حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار.

ثالثاً: الكتلة النقدية

يدل مؤشر الكتلة النقدية في الاقتصاد على حجم العرض النقدي حيث تتضمن الكتلة النقدية النقود المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه نقود في البنك المركزي والبنوك الأخرى.

تعبر الكتلة النقدية عن كمية النقود الموجودة في الاقتصاد وتؤثر بشكل كبير ومباشر على مستوى الأسعار ، يتولى المصرف المركزي في أية دولة عملية إصدار النقود ويفرض القيود على عمليات الائتمان فيكون بذلك المتحكم الوحيد بكمية الكتلة النقدية في الاقتصاد.

ويوضح الجدول التالي حجم الكتلة النقدية في البنك المركزي الأوربي في الفترة المدروسة:

الجدول (4): الكتلة النقدية لدول الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1999-2015(بليون يورو)

الأعوام	الكتلة النقدية	النسبة المئوية لتغير الكتلة النقدية بالنسبة لسنة الأساس (1999)
1999	3.9	0
2000	4.2	% 7
2001	4.5	% 15
2002	4.8	% 23
2003	5.1	% 30
2004	5.4	% 38
2005	5.8	% 49
2006	6.4	% 64
2007	7	% 79
2008	7.7	% 97
2009	8.2	% 110
2010	8.3	% 113
2011	8.5	% 118
2012	8.8	% 125
2013	9.1	% 133
2014	9.4	% 141
2015	9.9	% 153

المصدر : Economic Research

https://research.stlouisfed.org/fred2/series/MYAGM2EZM196N

ويدل الجدول على ما يلي:

استمرار نمو الكتلة النقدية دون أي انخفاض في السنوات المدروسة، هذا الانخفاض ترافق مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الكتلة النقدية زادت بنسبة أكبر من زيادة الناتج وخاصة ابتداءً من العام 2007، حيث تزايدت القروض العقارية التي تسبب زيادة في الكتلة النقدية لا تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي، وعندما حدثت أزمة الرهون العقارية عملت السلطة النقدية في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات غير مسبوقة[1] لتأمين سيولة كافية للمصارف وحمايتها من الإفلاس ومن هذه الإجراءات:

1-زيادة وتيرة وحجم عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل.

2-عرضت التحويل بالدولار والفرنك السويسري للعمليات النقدية الأجنبية.

إن هذه الإجراءات لعبت دوراً حيوياً في التخفيض من مخاطر التمويل وحماية البنوك من الإفلاس الأمر الذي سبب زيادة كبيرة في الكتلة النقدية كما دل الجدول السابق (4).

[1] https://www.ecb.europa.eu/mopo/decisions/html/mb200906_pp9_10.pdf?80bfeddc5f38b8e989780f9a5f32755f

رابعاً: سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى

يعتبر سعر الصرف أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ويدل على استقرار اقتصاد الدولة مع العالم الخارجي وعند دراسة مؤشرات الاستقرار لا بد من الوقوف عنده ودراسته.

ولعله من خلال دراسة الجدول التالي يمكن الاطلاع على مدى تأثير سياسات وإجراءات البنك المركزي الأوروبي على سعر الصرف

الجدول (5): تغير سعر صرف اليورو مقابل الدولار بين عامي (1999 – 2015)

الأعوام	سعر الصرف	النسبة المئوية لتغير سعر الصرف بالنسبة لسنة الأساس (1999)
1999	1.0653	0
2000	0.9232	% 13-
2001	0.8952	% 16-
2002	0.9454	% 11-
2003	1.1321	% 6
2004	1.2438	% 17
2005	1.2449	%17
2006	1.2563	%18
2007	1.3711	%29
2008	1.4726	%38

2009	1.3953	%31
2010	1.2859	%21
2011	1.4931	%40
2012	1.2859	%21
2013	1.3281	% 25
2014	1.3297	% 25
2015	1.1096	% 4

المصدر : https://research.stlouisfed.org/fred2/series/DEXUSEU

حيث يلاحظ من الجدول (5):

- تحسن سعر الصرف بشكل انسيابي متدرج صعوداً منذ تأسيس البنك المركزي الأوروبي وحتى العام الحالي وذلك بسبب ازدياد قوة الاتحاد الأوروبي عالمياً كوحدة سياسة واقتصادية عظمى واحدة ومتكاملة.

من المؤشرات السابقة يلاحظ ما يلي :

- *يشير متوسط معدل التضخم إلى استقرار في مستويات الأسعار في الفترة المدروسة.*
- *النمو في الكتلة النقدية كان أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا النمو ناجم عن ازدياد حاجة المصارف إلى السيولة لتلبية طلبات السحب المتزايدة وخاصة بعد أزمة العقارات .*
- *النمو المستقر في سعر الصرف حيث لم يسجل هذا السعر تقلبات كبيرة في تلك الفترة*
- *كل المؤشرات السابقة تدل على وجود استقرار اقتصادي حتى ولو لم يكن على المستوى المطلوب إلا أن هذا الاستقرار جاء من استقرار الأسعار وسعر الصرف*

ونمو الناتج المحلي الإجمالي وبفعل السياسات والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي

وبناء عليه يمكن القول بأن السياسة النقدية تملك أدوات فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لان النتائج التي ظهرت من خلال دراسة مؤشرات البنك المركزي الأوربي تدل على إتباع البنك لأدوات نقدية فعالة (وهذا ما سيتم توضيحه والتطرق إليه في الفصل الثالث من البحث) أدت للوصول إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي وجدناه وهذا ما يثبت الفرضية الثانية من البحث.

المبحث الثاني

حالة البنك المركزي السوري

أُحْدِث مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ 1953/3/28 الذي تضمّن نظام النقد الأساسي في سورية وباشر نشاطه في الأول من آب 1956. لقد عرّف المرسوم التشريعي المذكور المصرف المركزي على أنه مؤسسة عامة مستقلة يعمل تحت رقابة الدولة و بضمانتها، و في حدود التوجهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء و يمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية و إدارة الصندوق النقدي و يتولى إدارة مكتب القطع (الصرف الأجنبي) كما أنه يلعب دور عميل الحكومة المالي.

يعمل المصرف المركزي أيضاً على تنسيق فعاليات مؤسسات النقد والتسليف في حدود صلاحياته والتوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسات المالية والنقدية والمصرفية للدولة. كما يمارس الرقابة على الجهاز المصرفي والسهر على حسن تنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي وما يتفرع عنه من أنظمة وتعليمات وضوابط نقدية ومصرفية.[1]

يمارس مصرف سورية المركزي الوظائف التالية :

- إصدار النقد الوطني : حيث ينحصر امتياز إصدار النقد فقط بالبنك المركزي ويتم توجيهه بما يخدم عملية النمو والأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- مصرف المصارف: حيث يمارس عمليات خصم الأوراق التجارية ويقد القروض للمصارف،
- إصدار الأسناد الوطنية والمساهمة في المفاوضات الدولية المالية.
- الاحتياطي الإجباري: حيث يفرض على المصارف نسبة من الاحتياطي الإجباري لمواجهة طلبات السيولة.
- القيام بمهام مصرف الدولة والوكيل المالي لها:

[1] الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي

يتولى المصرف المركزي بموجب أحكام نظام النقد الأساسي القيام بوظائف مصرف الدولة وأمين صندوقها ووكيلها المالي داخل الأراضي السورية وخارجها.

- المراقبة والإشراف على المصارف العاملة في سوريا.

ستتم في هذا المبحث دراسة المؤشرات نفسها التي تمت دراستها في البنك المركزي الأوربي على البنك المركزي السوري ومن ثم إجراء المقارنة.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات منذ عام 2011 – 2015 (منذ بداية الأزمة) لم تكن متوافرة بشكل كامل لجميع المؤشرات بالنسبة للاقتصاد السوري.

أولا: معدل التضخم

الجدول (6) : معدل التضخم في سوريا بين عامي (1999–2014)

الاعوام	معدل التضخم %
1999	%3.5-
2000	%3-
2001	3%
2002	0%
2003	6%
2004	4%
2005	7%
2006	10%
2007	4%
2008	16%
2009	3%
2010	4%
2011	5%
2012	37%
2013	90%
2014	%200

المصدر : http://www.theglobaleconomy.com/

(معدلات التضخم من عام 2011 – 2014 تم الحصول عليها من تقرير الاسكوا ، تحت عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية :تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية.)

بالاطلاع على بيانات الأسعار في الجدول المشار إليه أعلاه خلال فترة الدراسة يتبين عدم وجود استقرار في مستويات الأسعار مما يؤكد عدم وجود استقرار اقتصادي.

- حيث يلاحظ أن معدل التضخم في السنوات المدروسة جميعا كان أكبر من 2.5 – 3 % (معدل التضخم المسموح به)
- كان معدل التضخم في عامي 2006 و2008 كبيراً حيث بلغ 10% عام 2006 و16% عام 2008.
- الوسط الحسابي لمعدل التضخم في السنوات المدروسة (4.9) وهو أكبر من المعدل المسموح به.

وبالعودة إلى السياسات الاقتصادية في سوريا[1] يتبين أن الحكومة السورية اتبعت سياسات انكماشية حادة في التسعينات أدت إلى تخفيض معدل التضخم والذي كان قد ارتفع في الثمانينات بشكل كبير نتيجة لعدة عوامل منها العجوزات المستمرة في الموازنة وتراجع المساعدات العربية والاجتياح الإسرائيلي للبنان حيث استمر معدل التضخم إلى الانخفاض حتى وصل إلى (–3 %) عام 2000 كما هو مبين في الجدول، أما خلال الأعوام (2001 – 2005) ارتفعت الأسعار بسبب فشل السياسات في تحقيق الخطة الخمسية التي هدفت إلى تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية واستمر التضخم بالارتفاع بين عامي (2006 – 2010) بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية العالمية والأزمة المالية التي انعكست آثارها على جميع دول العالم.

ثم جاءت الأزمة السورية مع بداية العام 2011 وما تخللها من تعطيل وتخريب للمرافق الإنتاجية والخدمية المختلفة وتزايد البطالة وخروج العديد من الرساميل الوطنية إلى خارج القطر فضلاً عن الحصار الجائر والقيود المالية التعسفية لتزداد الأمور سوءاً وتتراجع المؤشرات الاقتصادية بشكل واضح.

[1] النعيم، معتز و مشعل، ياسر، و عبد الكريم، سماح، تحليل العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1996 – 2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (36) ، العدد (4) ، 2014.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

للوقوف على نتائج وآثار إجراءات وسياسات مصرف سوريا المركزي على الناتج المحلي الإجمالي ستتم دراسة الجدولين التاليين ، الأول عن الناتج المحلي مقوماً بالأسعار الجارية (الدولار) والثاني عن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

الجدول (7): الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بالأسعار الجارية (مليار دولار)

الاعوام	الناتج المحلي (مليار الدولار)	النسبة المئوية للتغير بالنسبة لسنة الأساس (1999)
1999	15.78	0
2000	19.33	%22.5
2001	21.1	%33.7
2002	21.58	%36.7
2003	21.83	%38.3
2004	25.09	%59
2005	28.86	%83
2006	33.33	%111.2
2007	40.41	% 156
2008	52.58	% 233.2
2009	53.93	% 241.7
2010	59.15	% 274.8
2011	55.2	%249
2012	40.1	%154
2013	31.7	%100

المصدر : http://www.tradingeconomics.com/

الجدول (8): الناتج المحلي الإجمالي الأسعار الثابتة في سوريا (مليار دولار)

الاعوام	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار الدولار)	النسبة المئوية للتغير
1999	17.35	0
2000	18.46	%6.4
2001	19	%9.5
2002	20.12	%15.9
2003	20.37	%17.4
2004	21.78	%25.5
2005	23.13	%33.3
2006	24.30	% 40
2007	25.68	%48
2008	28.41	%63.7
2009	28.41	%63.7
2010	29.19	%68.2
2011	27.2	%54.6
2012	20.95	%20.7
2013	24.3	%40

المصدر: http://www.tradingeconomics.com/

ومن خلال مقارنة بيانات الجدول الأول مع بيانات الجدول الثاني فإن الأرقام قد توحي بوجود نمو اقتصادي لحد ما بين عامي 1999 و2010 بسبب الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي يعكس الزيادة الحقيقة في الناتج، إلا أنه من الواجب عند المقارنة الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني وبالتالي حصة الفرد لأن ذلك هو الذي يحدد فيما إذا شهد الاقتصاد نمواً اقتصادياً فعلياً أم لا.

وباستخدام الوسط الهندسي[1] لحساب معدل النمو في سوريا في الفترة المدروسة ، بلغت قيمة المعدل (4.7 %) ، إلا أن حصة الفرد من هذا النمو كانت كالتالي:

ولإيجاد معدل النمو الأقرب للواقع في الفترة المدروسة سيتم إتباع الخطوات التالية:

1-حساب معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (9) : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال الفترة المدروسة مقاساً بالدولار

الأعوام	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	معدل النمو السنوي بالنسبة لسنة الأساس(1999)
1999	1380.09	0
2000	1385.43	% 0.4
2001	1428.7	% 3.5
2002	1486.8	%8
2003	1469.5	% 6
2004	1537.35	% 11
2005	1588.51	% 15
2006	1611.38	% 17
2007	1637.36	% 19
2008	1645.06	% 19
2009	1686.93	% 22
2010	1700.37	% 23

المصدر: http://www.tradingeconomics.com/syria/gdp-per-capita

وبتطبيق الوسط الهندسي فإن قيمة معدل النمو لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي (1.7 %) وهي أقل بكثير من الحد الأدنى لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المقبول

[1] $P_t = P_0 (1+ r)^t$

عالمياً وهو (3%)[1] وبناء عليه فإن الاقتصاد السوري لم يشهد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي (1999 – 2010).

[1] www.investopedia.com/ask/answers/199.asp.

ثالثاً: الكتلة النقدية

يعكس الجدول التالي تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد السوري بين عامي 2000–2010 وتشير النسبة المئوية لتغير إلى نسبة تغير كل عام من الأعوام المدروسة بالنسبة لسنة الأساس (1999):

الجدول (10) تطور الكتلة النقدية في سوريا بين عامي (1999 –2011) بملايين الليرات السورية

الأعوام	الكتلة النقدية	النسبة المئوية للتغير
1999	475	0
2000	563	%19
2001	696	%47
2002	825	%74
2003	889	%88
2004	985	%108
2005	1097	%131
2006	1177	%148
2007	1323	%179
2008	1656	%249
2009	1799	%279
2010	2041	%331
2011	1882	% 297

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي

http://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic

يظهر الجدول السابق حدوث تزايد كبير في كمية الكتلة النقدية لاسيما بين عامي 2005 و 2010[1] وذلك بسبب تزايد القروض ومنح الائتمان نتيجة لبدء نشاط المصارف الخاصة

وبمقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الكتلة النقدية نلاحظ أن معدل النمو النقدي كان أعلى من معدل نمو الناتج مما يدل على أن كميات النقد المتداول كانت تفوق الحاجة إليها مما أدى إلى حدوث تضخم في الاقتصاد.

[1] النعيم، معتز و مشعل، ياسر، و عبد الكريم، سماح، مرجع سابق.

رابعاً: سعر الصرف

رأينا فيما سبق أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي وبالتالي فإن استقرار سعر الصرف يقصد به حماية هذا السعر من التقلبات الحادة ووضع ضوابط على القرار الاقتصادي والنقدي لضمان تحقيق الحماية المشار إليها، لاسيما وأن الاختلال في سعر الصرف يؤثر سلباً على استقرار ميزان المدفوعات بسبب تأثيره على الصادرات والواردات فضلاً عن تأثيره على تدفقات رؤوس الأموال

سندرس في الجدول التالي التغيرات التي طرأت على سعر صرف الليرة السورية في السنوات المدروسة ، ومدلولات النسبة المئوية لهذا التغير بالنسبة لسنة الأساس:

الجدول (11): معدل تغير سعر الصرف (سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار) في سوريا بين عامي (1999 – 2015)

العام	أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار	النسبة المئوية للتغير نسبة إلى سعر الأساس
1999	51.73	0
2000	45.9	% 11-
2001	49.2	%4.9-
2002	48.	%7-
2003	44.9	%13-
2004	48.9	%5.3-
2005	51.4	%0.5-
2006	50.2	%5.3-
2007	50.2	%2.8-
2008	49.2	% 5-
2009	45.5	%0.5-
2010	45.4	% 12-
2011	48.4	%6.4-
2012	64.5	%25
2013	108.5	%110
2014	153.7	%197
2015	236.4	%357

المصدر: http://www.syria-report.com/

- تشير الأرقام إلى أن التغيرات على سعر الصرف بشكل عام كانت طفيفة ولم تكن حادة بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي انتهجتها السلطة النقدية وتثبيت أسعار الصرف لتحقيق التوازنات الاقتصادية وذلك في العقد الماضي إلا أنه تعرض سعر الصرف لارتفاعات حادة بعد بداية الأزمة عام 2011 بسبب تعطل الإنتاج وانحسار الصادرات وتراجع إيرادات الدولة نتيجة توقف العمل في العديد من مواقع الإنتاج وانحسار السياحة فضلاً عن الحصار الاقتصادي والقيود المالية التي فرضت على الاقتصاد السوري.

من دراسة المؤشرات السابقة يلاحظ أن الاقتصاد السوري لم يصل إلى الحالات المقبولة من الاستقرار الاقتصادي في الأعوام المدروسة بسبب ارتفاع معدلات التضخم وزيادة العرض النقدي بشكل كبير وعدم التوافق ما بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و زيادة الكتلة النقدية .

<u>من دراسة مؤشرات استقرار الاقتصاد السوري في الفترة بين العام 1999 والعام 2011 نلاحظ مايلي:</u>

- تشير معدلات التضخم إلى حالة ضعف في الاستقرار النقدي ، حيث أن معدلات التضخم كانت مرتفعة وأعلى من المعدل مسموح به عالمياً (3%) مما يدل على ارتفاع مستويات الأسعار وعدم استقرارها وبالتالي عدم وجود استقرار اقتصادي في تلك الفترة.
- زيادة في نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والتي قد توحي باستقرار نسبي في الاقتصاد إلا أن هذه الزيادة ترافقت بارتفاع كبير في مستوى الأسعار ونمو كبير في الكتلة النقدية يفوق نمو الناتج فضلاً عن أن النمو الفعلي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يصل إلى الحد الأدنى المقبول عالمياً (3%) حيث بلغت قيمته في سوريا بين عامي 1999 – 2011 (1.7) كما تمت الإشارة سابقاً كما أن الزيادة الكبيرة في حجم الكتلة النقدية لم توجه بشكل كامل للنشاط الإنتاجي وأدت إلى خلق تضخم عن طريق خلق زيادة في الطلب لم يقابلها زيادة في العرض مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم ولم تستطع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أن تستجيب للزيادة في الطلب مما أدى إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي
- وخلاصة القول فإن السياسة النقدية التي كانت متبعة في سوريا لم تكن مدروسة بالشكل الكافي وبالتالي لم تحقق النجاحات المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود **(وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة من البحث)**

المبحث الثالث

المقارنة بين البنك المركزي الأوربي والبنك المركزي السوري

أولاً : معدلات التضخم:

كما ذُكر سابقاً يعبر معدل التضخم عن الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن كتلة نقدية زائدة .

وفي المقارنة بين حالة البنك المركزي الأوربي و البنك المركزي السوري ومقارنة الأرقام الواردة سابقا في الجدولين السابقين رقم (1) ورقم (6) يلاحظ:

- انخفاض معدل التضخم في البنك المركزي الأوربي على عكس البنك السوري الذي شهد معدلات تضخم مرتفعة في عدد من السنوات في نفس الفترة المدروسة وذلك في الأعوام (2005 – 2006 –2008) بالإضافة إلى التضخم الجامح الذي أصاب الاقتصاد السوري خلال الأزمة منذ عام 2011.
- وبالتالي يمكن القول بأن الاقتصاد السوري لم يشهد حالة استقرار في مستوى الأسعار على عكس الوضع الأوروبي .

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي :

يدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على وجود استقرار ونمو اقتصاديين في الدولة إلا أن هذا النمو لا يقاس بشكل مطلق وإنما يقاس نسبة إلى مؤشرات أخرى مثل الكتلة النقدية ومستوى الأسعار وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومدى عدالة توزيع الناتج المحلي

وبمقارنة أرقام الناتج المحلي الإجمالي لحالة البنك المركزي الأوروبي وحالة البنك المركزي السوري كما مر بالجدولين (3) و (8) يلاحظ أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا أكبر منها في دول الاتحاد الأوربي ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الاقتصاد حيث أن الاقتصاد السوري يعتبر مازال نامياً وفيه الكثير من العوامل الإنتاجية المعطلة ذلك فإن الاستجابة لزيادة الإنتاج تكون أكبر من باقي الدول .

ثالثاً : الكتلة النقدية

من الجدولين رقم (4) ورقم (10) المشار إليهما سابقاً يلاحظ ما يلي :

- تشير نسبة التغير في الكتلة النقدية في دول الاتحاد الأوربي إلى وجود زيادة ناجمة عن أزمة الرهون العقارية والتي دفعت السلطة النقدية في الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لتأمين سيولة كافية للمصارف وحمايتها من الإفلاس إلا أنها أقل بكير من الزيادة في الكتلة النقدية في الاقتصاد السوري والتي كانت نتيجة بدء نشاط المصارف الخاصة في الاقتصاد السوري .
- تعد هذه الزيادة أحد أسباب نمو الناتج في سوريا بنسبة أكبر من دول الاتحاد، إلا أن نسبة الزيادة في الناتج لا تتناسب مع الزيادة في الكتلة النقدية مما يعني أن هناك كثيراً من النقود موجودة في التداول داخل الاقتصاد إلا أنها لا توجه للنشاط الإنتاجي مما يسبب التضخم

رابعاً: أسعار الصرف:

بالعودة إلى الجدولين السابقين (5) + (11) يلاحظ

- ازدياد سعر الصرف في حالة البنك المركزي الأوربي .
- انخفاض سعر الصرف في سوريا.

ويعود ذلك إلى الاختلاف في سياسات أسعار الصرف التي أقرها كل مصرف حسب وضع اقتصاد دولته.

دراسة ارتباط المؤشرات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS:

بناء على المؤشرات السابقة يمكن دراسة مدى ارتباط كل مؤشر بالمؤشرات الأخرى ودرجة هذا الارتباط وذلك لبيان صحة الفرضية الأولى والتي تفترض بأن الاستقرار الاقتصادي لا يتوقف فقط على تحقيق استقرار الأسعار وإنما يرتبط بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأخرى (الناتج المحلي – الكتلة النقدية – سعر الصرف)

ستتم بدراسة ارتباط المؤشرات لكل من البنك المركزي السوري والبنك المركزي الأوروبي كل على حده باستخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون ومن ثم إيجاد العلاقة الخطية بين كل مؤشر والمؤشرات الأخرى باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS.

أولاً : مؤشرات البنك المركزي الأوروبي:

باستخدام المؤشرات التالية في الاختبار للأعوام (1999–2015)

الجدول (12) مؤشرات البنك المركزي الأوروبي بين عامي (1999– 2015)

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك[1] (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[2] (مليون دولار)	الكتلة النقدية[3] (بليون دولار)	سعر صرف اليورو مقابل الدولار[4]
1999	87.62	7.5	3.9	1.0653
2000	89.54	8	4.2	0.9232
2001	91.71	8.5	4.5	0.8952
2002	93.78	8.8	4.8	0.9454
2003	95.78	9	5.1	1.1321
2004	97.87	9.4	5.4	1.2438
2005	100.00	9.9	5.8	1.2449
2006	102.20	10.7	6.4	1.2563
2007	104.39	11.5	7	1.3711
2008	107.83	11.9	7.7	1.4726
2009	108.15	11.7	8.2	1.3953
2010	109.90	12	8.3	1.2859
2011	112.89	12.5	8.5	1.4931
2012	115.70	12.7	8.8	1.2859
2013	117.27	13	9.1	1.3281
2014	117.77	13.3	9.4	1.3297
2015	117.81	13.7	9.9	1.1096

المصدر : http://stats.oecd.org

https://research.stlouisfed.org

[1] https://research.stlouisfed.org/fred2/series/CP0000EZ17M086NEST

2 http://stats.oecd.org

3 https://research.stlouisfed.org/fred2/series/MYAGM2EZM196N

4 https://research.stlouisfed.org/fred2/series/DEXUSEU

أولاً: اختبار الارتباط البسيط:

معامل ارتباط بيرسون:

Correlations

		الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الكتلة النقدية	سعر الصرف
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	Pearson Correlation	1	.992**	.992**	.687**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.002
	N	17	17	17	17
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	Pearson Correlation	.992**	1	.992**	.704**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.002
	N	17	17	17	17
الكتلة النقدية	Pearson Correlation	.992**	.992**	1	.677**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.003
	N	17	17	17	17
سعر الصرف	Pearson Correlation	.687**	.704**	.677**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.002	.003	
	N	17	17	17	17

يشير الجدول السابق إلى النتائج التالية عند مستوى دلالة (0.01):

1- هناك علاقة ارتباط قوية بين الرقم القياسي للأسعار وكل من الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية في الاقتصاد الأوروبي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.992) وهي قريبة من (1) وتدل على ارتباط قوي بين المتغيرات.

2- هناك علاقة ارتباط أقل قوة بين سعر الصرف والمؤشرات الأخرى حيث بلغ معامل الارتباط (0.687) بين سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار ، و (0.709) بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي ، و (0.678) بين سعر الصرف والكتلة النقدية.

نستنتج مما سبق أن مستوى الأسعار والكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي ترتبط ببعضها بعلاقة ارتباط وقوية وتؤثر فيما بينها ، أما سعر الصرف فهو مؤشر ذو تأثير أقل على بقية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي السابق ذكرها بالنسبة لاقتصاد دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الارتباط المتعدد:

1- دراسة تأثير (سعر الصرف ، الكتلة النقدية ، الناتج المحلي الإجمالي) على المستوى العام للأسعار:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.994[a]	.987	.984	1.28304

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف، الكتلة النقدية، الناتج المحلي الإجمالي

من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R) بلغ0.994 و معامل التحديد (R^2) بلغ 0.987 ومعامل التحديد المصحح (0.984) أي أن 98% من التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار استطاعت أن تفسرها التغيرات في كل من الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية وسعر الصرف ، و2% لأسباب وعوامل أخرى لم تدخل في النموذج.

أما الدلالات الإحصائية للمتغيرات التابعة على المتغير المستقل وقيمة الثابت في معادلة الانحدار فهي كما مبينة في الجدول:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	59.159	5.372		11.014	.000
	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	2.451	1.403	.476	1.747	.104
	الكتلة النقدية	2.674	1.355	.519	1.974	.070
	سعر الصرف	.019	2.543	.000	.007	.994

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

وبناء عليه تكون المعادلة كما يلي:

إذا رمزنا لـ : مستوى الأسعار P ، الناتج المحلي الإجمالي G ، الكتلة النقدية M ، سعر الصرف EX :

$$P= 2.451\ G + 2.674\ M + 0.19\ EX + 59.159$$

أي أن العلاقة بين مستوى الأسعار وكل من الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية علاقة طردية ، فكلما زاد مستوى الأسعار بمقدار وحدة واحدة زادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.451 وحدة والكتلة النقدية بمقدار 2.674 وحدة بينما العلاقة مع سعر الصرف علاقة عكسية حيث أن كل زيادة في مستوى الأسعار بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بمقدار 0.19 وحدة، ويمثل (59.159) ثابت المعادلة

وهذا الارتباط واقعي حيث أن زيادة الأسعار ستؤدي إلى زيادة قيمة الناتج بالأسعار الجارية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ، كما أن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية لأن المستهلكين سيضطرون إلى دفع وحدات نقدية إضافية للحصول على نفس السلع التي كانوا يشترونها، بينما سعر الصرف فإمه سيتأثر بشكل طفيف بسبب وجود عوامل تتعلق بها عمليات الاستيراد والتصدير إلى جانب مستوى الأسعار (الضرائب – القوانين الجمركية – التسهيلات وغيرها). وهذا يؤكد على صحة اختبار بيرسون حيث دل الاختبار على أن الارتباط بين سعر الصرف ومستويات الأسعار علاقة ضعيفة.

ثانياً: مؤشرات البنك المركزي السوري:

الجدول (13) : مؤشرات البنك المركزي السوري بين عامي (1999 – 2000)

العام	الرقم القياسي للأسعار [1] (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[2] (مليار دولار)	الكتلة النقدية[3] (مليون دولا)	سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار[4]
1999	57.7	15.78	10.5	51.73
2000	59.4	19.33	12.5	45.9832
2001	59.4	21.1	15.5	49.1986
2002	62.8	21.58	18.3	48.0462
2003	65.6	21.83	19.7	44.953
2004	70.3	25.09	21.9	48.9508
2005	77.4	28.86	24.4	51.4368
2006	80.4	33.33	26.2	50.1966
2007	93	40.41	29.4	50.2458
2008	95.8	52.58	36.8	49.1633
2009	100	53.93	39.9	45.5338
2010	105	59.15	45.3	45.2

المصدر : http://www.syria-report.com

http://data.worldbank.org

http://www.tradingeconomics.com

[1] http://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic
2 http://www.tradingeconomics.com/
3 http://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic
4 http://www.syria-report.com/

أولاً: اختبار الارتباط البسيط:

معامل بيرسون:

Correlations

		الرقم القياسي للأسعار	الناتج المحلي الإجمالي	الكتلة النقدية	سعر الصرف
الرقم القياسي للأسعار	Pearson Correlation	1	.989**	.977**	-.199-
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.535
	N	12	12	12	12
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	.989**	1	.985**	-.210-
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.512
	N	12	12	12	12
الكتلة النقدية	Pearson Correlation	.977**	.985**	1	-.314-
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.320
	N	12	12	12	12
سعر الصرف	Pearson Correlation	-.199-	-.210-	-.314-	1
	Sig. (2-tailed)	.535	.512	.320	
	N	12	12	12	12

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يشير الجدول السابق إلى النتائج التالية عند مستوى دلالة (0.01):

1- هناك علاقة ارتباط قوية بين المستوى العام للأسعار وكل من الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية حيث بلغ معامل الارتباط بين مستوى الأسعار والناتج (0.989) وبين مستوى الأسعار والكتلة النقدية (0.977) والقيمتان قريبتان جداً من (1) مما يدل على وجود ارتباط قوي بين هذه المؤشرات.

2-يوجد ارتباط ضعيف بين سعر الصرف ومستوى الأسعار حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.199) بين هذين المؤشرين.

نستدل مما سبق أن مؤشرات الناتج المحلي والكتلة النقدية في سورية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشر مستوى الأسعار وتؤثر فيما بينها، بينما لا يؤثر سعر الصرف على مستوى الأسعار وهذا بسبب اتباع الدولة سياسة تثبيت سعر الصرف لفترة طويلة مما جعله أداة غير مرنة بيد السلطة النقدية ومؤشر غير حقيقي للتغيرات الاقتصادية.

ثانياً: الارتباط المتعدد:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.989[a]	.979	.971	2.95965

a. Predictors: (Constant), سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية

من الجدول السابق نلاحظ : قيمة معامل الارتباط البسيط R (0.989) ومعامل التحديد R^2 (0.979) ومعامل التحديد المصحح (0.971)

أي أن 97% من التغيرات في مستوى الأسعار في الاقتصاد السوري بسبب التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية وسعر الصرف و 3 % بسبب عوامل أخرى لم تدخل في النموذج.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-17.531-	20.769		-.844-	.423
	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	3.201	1.533	.770	2.088	.070
	الكتلة النقدية	.361	.597	.230	.605	.562
	سعر الصرف	.249	.483	.035	.516	.620

Coefficients[a]

a. Dependent Variable: الرقم القياسي للأسعار

معادلة الانحدار:

$$P = 3.201\ G + 0.361\ M + 0.249\ EX - 17.531$$

كلما زادت الأسعار بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج المحلي بمقدار 3.2 و الكتلة النقدية بمقدار 0.361 + وسعر الصرف بمقدار 0.259، ويعبر (17.531-) عن ثابت معادلة الانحدار

بالنظر إلى اختبار معنوية المتغيرات يمكن ملاحظة عدم معنوية معامل ارتباط سعر الصرف حيث بلغت (0.6) كما أن اختبار بيرسون أظهر وجود علاقة عكسية ضعيفة بينه وبين باقي المؤشرات، أي أن العلاقة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار الظاهرة في المعادلة بسبب الصدفة وليس لها تأثير أو قيمة معنوية، كما نلاحظ أن الارتباط الأقوى بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار وهذا ما يبرهن على أن الزيادة في مستوى الأسعار في سوريا تعود بجزء كبير منها لسبب زيادة الكتلة النقدية.

وبعد تطبيق معاملات الاختبار فإن النتيجة التي يمكن الوصول إليها أن الاقتصاد على اختلاف خصائصه ، يتوقف استقراره على عدة عوامل (مستوى الأسعار، الناتج المحلي، الكتلة النقدية، سعر الصرف) بدرجات متفاوتة لكن لا يمكن أن يتحقق استقرار اقتصادي بتحقيق الاستقرار في مؤشر واحد وهذا ما يثبت الفرضية الأولى للبحث

الفصل الثالث

السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي في سوريا

ويشتمل هذا الفصل على:

المبحث الأول: إمكانية الاستفادة من تجربة البنك المركزي الأوربي لتطوير آليات السياسة النقدية في سوريا.

المبحث الثاني : فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا. -

المبحث الثالث: السياسات البديلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول :

إمكانية الاستفادة من تجربة البنك المركزي الأوربي لتطوير آليات السياسة النقدية في سوريا

تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في الأول من يونيو عام 1998 ليكون مسؤولاً عن السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية، ومقره الرئيسي فرانكفورت.
وتتكون اللجنة التنفيذية للبنك من الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول المشاركة في الوحدة النقدية، كما تلعب البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، حيث يتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من تلك البنوك الوطنية، علاوة على البنك المركزي الأوروبي[1].
يهدف البنك المركزي الأوروبي في الدرجة الأولى وفق اتفاقية ماستريخت إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار (تخفيض معدلات التضخم) وقبل الحديث عن وظائف البنك المركزي الأوربي يجب تسليط الضوء باختصار على معاهدة ماستريخت وبنودها

معاهدة ماستريخت:

تعد اتفاقية ماستريخت التي انعقدت في المدينة الهولندية ماستريخت في 9 –10 ديسمبر 1991 من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الأوربي خلال مسيرته حيث جاءت ثمرة مباحثات طويلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد لإيجاد تكتل اقتصادي يساير بل وينافس اقتصاديات عالمية كبرى ولاسيما اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاقتصاديات الناشئة والمتصاعدة بقوة في العديد من دول قارة آسيا تلبيةً لآمال وطموحات الشعوب الأوروبية في تحقيق قوة اقتصادية ونقدية راسخة تساهم في نمو الدول الأوروبية وزيادة رفاهية شعوبها ولكي تكون منافساً قوياً ومؤثراً أمام الاقتصاديات الأخرى وكان من أهم ما تضمنته هذه المعاهدة اتخاذ خطوات ومعايير واضحة توجت بإصدار (اليورو) كعملة

[1] منى كمال ، تجربة البنك المركزي الاوربي في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لندن، 2010 ، بحث منشور.

موحدة.وتم الاتفاق بين قادة هذه الدول على أعلى درجات التعاون والتنسيق لتشكيل قوة اقتصادية كبيرة ومتينة وهذا بالفعل ما كان وقد اشتملت هذه الخطوات والمعايير على ما يلي[1]:

1-أن تكون معدلات التضخم منخفضة لا تتجاوز 2.7% . وبالفعل سعت جميع الدول إلى السيطرة على التضخم من خلال منع الإصدارات النقدية لتمويل العجز المالي .
2-أن لا يكون العجز المالي للميزانية مفرطاً (لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي) حيث أن العجز المالي يؤثر على معدلات التضخم ويزيد من حجم الديون العمومية ويرفع أسعار الفائدة .
3-أن لا تتجاوز حجم الديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي حتى لا تؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة.
4-تخفيض سعر الفائدة طويل الأجل حتى يتمكن القطاع الخاص من زيادة استثماراته وإيجاد فرص عمل جديدة وتحدد هذا السعر ب (7.6 %) .
5-أن تكون الهوامش لسعر صرف عملة أي دولة لباقي الدول لا تتجاوز (+_ 2.25 %)

وقد اتبع النظام النقدي الأوربي آليات معينة للوصول إلى مرحلة الاتحاد والتكامل وتحقيق الأهداف المرجوة وهذه الآليات

وبعد انضمام الدول وإصدار العملة الموحدة (اليورو) وتأسيس البنك المركزي الأوربي الذي تمتع بسلطة واستقلالية كبيرة على الدول الأعضاء تفوق السلطة النقدية لكل دولة على حده وهنا لا بد من الوقوف على خصائص البنك المركزي الأوربي والتي سنتطرق إليها فيما يلي :

خصائص البنك المركزي الأوربي :

- إن أول خاصية يتمتع بها البنك المركزي الأوربي هي استقلاليته وتبعية البنوك المركزية في الدول الأعضاء له وهذا ما يساعده على رسم سياساته

[1] عادل بلجبل، التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي، الجزائر ، 2007، بحث منشور

وتحقيق أهدافه بالشكل الأمثل إلا أن هذه الاستقلالية لا تكون مطلقة وبعيدة كل البعد عن السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، فهو يأخذ بعين الاعتبار الأهداف السياسية الاقتصادية والمالية مثل تخفيض مستويات البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وغيرها في تلك الدول.

وفي العودة إلى أهداف السياسة النقدية للاتحاد الأوربي وفي البحث عن الهدف الأول لتحقيق الأسعار تشير العديد من الدراسات إلى أن البنك المركزي الأوربي يستخدم سياسة الاستهداف الانتقائي للتضخم حيث أنه لا يسمح بمعدلات تضخم سنوية أكثر من 2% ولتحقيق هذا الهدف يعتمد ركيزتين تتمثل الأولى في تحديد كمية معدل نمو العرض النقدي ، والثانية تتمثل بشأن القيم المستقبلية لمعدل التضخم وهذا ما يدل على أن البنك المركزي الأوربي يستخدم سياسة الاستهداف الانتقائي للتضخم حيث أن الدول التي تستخدم سياسة الاستهداف الكامل تستخدم فقط سياسات التنبؤ كهدف وسيط للسياسة النقدية

- يعمل البنك المركزي على التنسيق والحد من التعارض بين السياسة النقدية التي يقرها والتي يتمتع باستقلالية كاملة في اتخاذها وبين السياسات المالية والاقتصادية في الدول الأعضاء حيث أن هناك أهدافاً تتعارض مع أهدافه النقدية وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمامه لتحقيق أعلى درجات التنسيق بين سياسته النقدية والسياسات المالية للدول الأعضاء.
- يضع البنك المركزي الأوربي عدداً من الضوابط على تقديم الإقراض المباشر للدول الأعضاء في الصندوق لتمويل العجز المالي وذلك منعا من حدوث التضخم وأي تمويل تحتاج إليه هذه الدول فإنها تحصل عليه من عمليات السوق المفتوحة أو التسهيلات الأخرى المصرح بها.
- ضبط العجز المالي في الدول الأعضاء إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي ومنع تمويل العجز بالإصدار النقدي كما يجب أن لا تتجاوز نسبة الديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي (معاهدة ماستريخت) .

أما ما يخص الوظائف والمهام التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي لتحقيق أهدافه المشار إليها فيمكن تلخيصها بالآتي:

وظائف البنك المركزي الأوربي :[1]

1-الحفاظ على استقرار الأسعار (مثل كافة البنوك المركزية).

2-إصدار اليورو (ورقياُ أو كعملة معدنية)

3-تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

4-تشجيع الأسلوب الهادئ البسيط في إدارة نظم الدفع.

5-إدارة الاحتياطيات النقدية لدول الاتحاد الأوربي.

6-تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوربي فيما يخص النظم المالية والنقدية.

ولابد من التطرق إلى السياسة النقدية لنظام اليورو التي رسمها البنك المركزي الأوروبي واتبعها لتحقيق أهدافه المنشودة وسنتطرق فيما يلي لشرح هذه السياسة ما أمكن.

[1] منى كمال ، مرجع سابق، ص (5)

السياسة النقدية لنظام اليورو:[1]

تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الناتج وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع.

ويقصد باستقرار الأسعار في سياسة البنك المركزي الأوروبي (هو تحقيق زيادة سنوية في الأسعار تقل عن 2%)

ولكي تحقق السياسة النقدية أهدافها فقد ركز البنك المركزي الأوروبي على عنصرين:

أ. النقود: حيث أن التضخم ظاهرة نقدية في الأجل الطويل وقد تم وضع ضوابط من قبل مجلس المحافظين لعملية التوسع النقدي تتفق مع المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق معدل نمو مناسب (أي أن التوسع النقدي عملية ضرورية لزيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هذا التوسع يجب أن يكون مدروساً بحيث لا يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار).

ب. بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية: ومن أهمها سعر الفائدة طويلة الأجل، الأجور، أسعار استيراد السلع ... والتي يستعملها مجلس المحافظين في إجراء تقييم للمخاطرة التي يتعرض لها استقرار الأسعار والتغلب عليها سريعا.

ولتحقيق أهداف السياسة النقدية لنظام اليورو فقد اتبع البنك المركزي الأوربي آليات معينة نوجزها فيما يلي:

[1] موقع البنك المركزي الأوروبي: https://www.ecb.europa.eu/mopo/html/index.en.html

1-آلية سعر الفائدة: [1]

إن نقطة البداية في انتقال أثر السياسة النقدية في البنك المركزي الأوروبي هي تغيير أسعار الفائدة في أسواق المال والتي يستطيع البنك المركزي من خلالها التحكم بهذه الأسواق، حيث أن التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة في الأسواق المالية تؤثر على أسعار الفائدة التي تحددها المصارف للودائع والقروض قصيرة الأجل في حين أن أسعار الفائدة طويلة الأجل تتأثر بشكل أكبر بتوقعات التضخم ونمو السوق على المدى الطويل.- وبمعنى آخر : إن التغيرات في أسعار فائدة البنك المركزي لا تؤثر على معدلات الفائدة طويلة الأجل إلا إذا كانت تؤدي إلى تغيير في توقعات السوق بشأن الاتجاهات الاقتصادية على المدى الطويل –

مما يعني أن عرض الائتمان لدى المصارف سيتأثر حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يمنع المصارف من منح القروض للأفراد والشركات والذين بدورهم سيضطرون إلى تأجيل استهلاكهم وخطط استثمارهم نظراً لارتفاع كلفة التمويل ، والعكس بالعكس (انخفاض أسعار الفائدة سيشجع المصارف على منح القروض وبالتالي يشجع الأفراد والشركات على الاستهلاك والاستثمار)

ارتفاع أسعار الفائدة ⟸ يشجع الادخار ⟸ ينخفض الاستهلاك والاستثمار.

انخفاض أسعار الفائدة ⟸ يشجع الاستهلاك والاستثمار ⟸ ينخفض الادخار.

كما أن كل من الاستثمار والإنفاق والادخار يتأثر بأسعار الأصول المالية التي تتأثر بدورها بتغيرات أسعار الفائدة عن طريق الدخل والثروة ، فكلما ارتفعت أسعار الأسهم زادت ثروة

[1] Angelos Delivorias Monetary policy of the European Central Bank, European Union, 2015, p(6)

الأفراد وبالتالي زاد استهلاكهم (واستثمار المستثمرين منهم) وعلى العكس كلما انخفضت أسعار الأسهم انخفض الاستهلاك والاستثمار بسبب انخفاض الثروة.

ونتيجة لتغيرات الاستهلاك والاستثمار فإن مستوى الطلب المحلي على السلع والخدمات المتصل بالعرض المحلي سيتغير ، عندما يرتفع الطلب عن العرض (مع ثبات العوامل الأخرى) تظهر ضغوط ارتفاع الأسعار، وعلاوة على ذلك فإن التغيرات في الطلب ستنعكس أيضاً على عرض العمل ومستوى الأجور.

إن أسعار الأصول المالية تتغير أيضاً نتيجة للتوقعات المستقبلية، وعندما تتمتع البنوك المركزية بدرجة عالية من المصداقية في تحقيق أهدافها تستطيع السياسة النقدية بذل تأثير قوي ومباشر للتحكم في مستويات الأسعار والأجور.

2-آلية سعر الصرف:[1]

تستطيع السياسة النقدية التأثير على الاقتصاد من خلال آلية سعر الصرف ، حيث أن ارتفاع سعر الصرف المحلي يؤدي إلى عدة نتائج أهمها:

- انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية وخاصة المستوردة أو استقرارها وعدم ارتفاعها بشكل كبير.
- انخفاض أسعار المنتجات إذا كانت الواردات تستخدم في تصنيع هذه المنتجات.
- ارتفاع أسعار المنتجات المحلية في السوق الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض حدة المنافسة على هذه المنتجات وانخفاض الطلب الخارجي فينخفض التصدير وتنخفض الأسعار.

وعلى العكس فإن انخفاض سعر الصرف المحلي سيؤدي إلى:

- ارتفاع حجم التصدير بسبب زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية الناتج عن انخفاض أسعارها في الخارج.

[1] Angelos Delivorias Monetary policy of the European Central Bank, European Union, 2015, p(8)

- ارتفاع أسعار المواد المستوردة وانخفاض الطلب عليها.
- ازدياد حجم الإنتاج لتلبية الطلب الخارجي المتزايد على المنتجات المحلية .

ولدعم تنفيذ هذه الآليات كان لابد من اعتماد سياسة نقدية تطلعية يستطيع من خلالها البنك المركزي الأوروبي تحديد الأسعار المستقبلية التي تهدف لتحقيق استقرار الأسعار المنشود حيث أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار (أي أن يكون معدل التضخم المستهدف لا يتجاوز 2%) على المدى المتوسط ، ومن الجدير بالذكر أن السياسة النقدية لا يمكن أن تؤثر على مستوى الأسعار في الأمد القصير (خلال أيام أو أسابيع قليلة) بل تحتاج لفترة زمنية لينعكس الأثر النقدي على مستوى الأسعار في الاقتصاد الأمر الذي يجعل الاقتصاد في تلك الفترة عرضة لصدمات مفاجئة لا مفر منها.

وبناء عليه يجب أن تكون السياسة النقدية تطلعية حتى تستطيع البنوك المركزية تحديد الأسعار المستقبلية التي ستحقق استقرار الأسعار المنشود.

وتنطلق هذه السياسة النقدية التطلعية من تحديد معدل التضخم المستهدف وفق النقاط الهامة التالية:

1- يجب الحفاظ على معدل ايجابي منخفض لمعدل التضخم حيث أنه إذا بلغت أسعار الفائدة الاسمية (0) صفر فستزداد الشكوك حول فعالية السياسة النقدية وإذا ترافق هذا الحدث مع انخفاض قوي في الطلب يصبح من المعقد على المركزي استعادة الاستقرار باستخدام أسعار الفائدة وهذا ما يسمى (فخ السيولة) وقد اقترحت السياسة النقدية العديد من الحلول للهروب من هذا الفخ إلا أنه يبقى الأفضل اتخاذ إجراءات وقائية والحفاظ على هامش تضخم (2%).
2- الهدف الثاني الهادف للحفاظ على تضخم إيجابي منخفض هو أن إحصائيات التضخم قد تكون تابعة لخطأ قياسي إيجابي ، هذا الخطأ يعني في الأمر الواقع أن التضخم الذي مقداره صفر يعكس انخفاضاً في مستوى الأسعار.

3-يرتبط السبب الثالث لاستهداف تضخم إيجابي منخفض إلى احتمال وجود فوارق في التضخم داخل منطقة اليورو، وهذا الاختلاف إن وجد يعتبر ظاهرة طبيعية في أي اتحاد نقدي ولا يمكن معالجة هذا التضخم بطريقة واحدة في جميع المناطق وهذه الفروقات تكون نتيجة لعوامل اقتصادية مؤقتة مثل الاختلافات في مستوى الدخل وطريقة الإنفاق والحياة وهذا ما يسبب مشكلات في المدن والأقاليم ذات التضخم المنخفض خاصة.

وقد قيل أن السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي يجب أن تستهدف التضخم على المدى المتوسط لمنطقة اليورو ليكون مرتفعاً لدرجة كافة تحمي الاقتصاد من الانكماش.

إضافة لما سبق تنطلق السياسة النقدية للاتحاد الأوربي من تعريفها للاستقرار الاقتصادي من تحليلين (تحليل اقتصادي – تحليل نقدي)[1]

أ- التحليل الاقتصادي :

- يركز على تقييم الحالة الاقتصادية والمالية للتطورات والمخاطر الضمنية للاستقرار الاقتصادي ، كما يحلل كافة العوامل التي تساعد على التقييم الديناميكي للمتغيرات الفعلية وتطور الأسعار من خلال التفاعل بين العرض والطلب على السلع والخدمات وسوق العمل.
- يهتم التحليل الاقتصادي بتحليل طبيعة الصدمات التي تضرب الاقتصاد وتؤثر في التكلفة والاقتصاد في الأمد القصير لاتخاذ قرارا ت مناسبة لمواجهتها، حيث أن المجلس الاتحادي بحاجة لفهم الوضع الاقتصادي السائد ومعرفة طبيعة وحجم الاضطرابات التي تهدد استقرار الأسعار.
- يستعرض البنك المركزي بانتظام تطورات الناتج المحلي الإجمالي ، الطلب ، ظروف سوق العمل ، مجموعة واسعة من مؤشرات الأسعار والتكاليف، السياسة المالية ، ميزان المدفوعات ، التطورات في مؤشرات سوق المال وأسعار الأصول. حيث أن التحركات في أسعار الأصول المالية تؤثر على

[1] البنك المركزي الأوروبي موقع https://www.ecb.europa.eu/mopo/intro/html/index.en.html

قرارات الاستهلاك لدى أصحاب الثروة مما يؤثر على التضخم واستقرار الأسعار ، كما يمكن أن تفيد هذه التحركات في الأسعار بالتعبير عن التطورات المستقبلية للأسعار وبالاستعانة بمجموعة من التقنيات يمكن للبنك المركزي توقع التطورات المستقبلية لأسعار الفائدة في الأسواق المالية بشكل ضمني، كما أن التغير في أسعار الصرف يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للسلع المحلية في الخارج مما ينعكس على الطلب المحلي ومستوى الأسعار .

في نظام اليورو تعد التوقعات مرتين في السنة من قبل موظفي البنك المركزي والمكاتب المركزية الوطنية وهذه التوقعات تكون نتيجة افتراضات تقنية ودراسة ظروف آنية تتسم بالثبات والاستقرار النسبي ، ويتم التعامل مع هذه التوقعات على مبدأ (أفضل تنبؤ) ولا يتم الاعتماد عليها بشكل كامل ومطلق ولا يتحمل البنك المركزي الأوربي مسؤوليتها نظراً لأن الظروف قد تتغير بشكل مفاجئ وتحدث ظروف غير متوقعة

ب- *التحليل النقدي :*

- يعتمد التحليل النقدي على حقيقة أن النمو النقدي والتضخم يرتبط ارتباطاً وثيقاً في المدى المتوسط وطويل الأجل بكمية النقود، وبناء على ذلك فإن للنقود دوراً مهماً في اتجاهات إستراتيجية السياسة النقدية فعندما يتخذ المجلس قرارات السياسة النقدية لا يتخذها فقط على مؤشرات التحليل الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط وإنما بناءً على كمية النقد والسيولة وتأثير الصدمات على هذه الاعتبارات .
- وبناء على التزام البنك بالتحليل النقدي فقد أعلن البند المركزي قيمة مرجعية لنمو المجموع النقدي الواسع (M_3) وهي تحتسب لتكون متوافقة مع استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وفي ديسمبر 1998 تم تحديد قيمة نمو سنوية (مرجعية) لـ (M_3) 2\1,4 %، استناداً على تعريف استقرار الأسعار وبافتراض النمو المحلي الإجمالي بين 2–2\1,2 % سنوياً وانخفاض سرعة دوران النقود بين 2\1 – 1 % .

إن القيمة المرجعية ليست هدفاً نقدياً بل معياراً لتحليل مستوى المعلومات للتطورات النقدية في منطقة اليورو، وبالنظر بشكل مباشر إلى المديين القصير والطويل من منظور نقدي فإنه لا توجد صلة بين المتغيرات النقدية الحاصلة في المدى القصير وقرارات .السياسات النقدية

- لا يقتصر تحليل السياسة النقدية على تغيرات (M_3) وإنما يبحث أيضاً في مكونات هذا المجوع النقدي والتغيرات الحاصلة فيه وهذا يعتبر هاماً لمعرفة الظروف المالية وظروف السيولة في الاقتصاد ومخاطرها على ارتفاع الأسعار.

عمليات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي وأدواته[1] :

تهدف عمليات البنك المركزي الأوروبي إلى ضمان جودة أداء الأسواق المالية لمساعدة البنوك على تلبية احتياجاتها من السيولة بطريقة منظمة وسهلة ويتحقق ذلك من خلال توفير طرق إعادة تمويل منتظمة وتسهيلات تمكنهم من التعامل يوماً بيوم مع الأرصدة لتخفيف حدة تقلبات السيولة

تعتمد العمليات التي يرتكز عليها نظام البنك المركزي الأوروبي على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للاتحاد النقدي الأوروبي (ESCB) والذي يعتمد بدوره على مبدأ اقتصاد السوق المفتوحة مع المنافسة الحرة ويطبق المعايير التالية:

- الكفاءة التشغيلية : والتي تجعل من قرارات السياسة النقدية موجهة ومثمرة على وجه التحديد والسرعة الممكنة لأسعار فائدة أسواق المال قصيرة الأجل.
- المساواة في المعاملة بين المؤسسات المالية بغض النظر عن حجمها وأين تقع في منظمة اليورو.
- تنفيذ اللامركزية في عمليات السياسة النقدية لنظام اليورو من خلال المكاتب المركزية الوطنية .
- البساطة والشفافية والاستمرارية والسلامة والفعالية من حيث التكلفة (حيث أن البساطة والشفافية تفيد في تفهم السياسة النقدية وجعلها واضحة، كما أن الاستمرارية تهدف لمنع حدوث التكرار في التعليمات والإجرائيات ، أما السلامة فهي لتخفيض المخاطر التشغيلية إلى أدنى حد في حين أن الفعالية تعني خفض التكاليف التشغيلية).

[1] Hanspeter K. Scheller , THE EUROPION CENTERAL BANK, Germany , 2004,p 77 – 121.

وتقسم عمليات السياسة النقدية المشار إليها إلى ما يلي:[1]

أولاً عمليات السوق المفتوحة وتقسم إلى : عمليات إعادة التمويل الأساسية.– عمليات إعادة التمويل طويل الأجل – عمليات الصقل – العمليات الهيكلية.

ثانياً: التسهيلات الدائمة.

ثالثاً: الاحتياطيات الإلزامية

أولاً: عمليات السوق المفتوحة:

1–عمليات إعادة التمويل الأساسية:

تعتبر هذه العمليات الأداة الأساسية للسياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي فهي توفر كمية ضخمة من السيولة للنظام المصرفي وتلعب دوراً محورياً في تحديد أسعار الفائدة وإدارة السيولة وتعبر عن موقف السياسة النقدية.

تجري عمليات إعادة التمويل على أساس أسبوعي ولديها استحقاق أسبوع واحد، يتم تنفيذها من خلال المناقصات القياسية وهي نوع من المناقصات يتم إجراؤها وفق جدول زمني معلن مسبقاً وتنفذ خلال / 24 / ساعة من الإعلان عن المناقصة وتستطيع المشاركة بهذه المناقصات جميع المؤسسات التي تتمتع بأهلية كاملة وكذلك مؤسسات الائتمان في منطقة اليورو.

2–عمليات إعادة التمويل طويل الأجل:

بالإضافة إلى عمليات إعادة التمويل الرئيسية الأسبوعية ، ينفذ نظام اليورو شهرياً عمليات إعادة تمويل على المدى الطويل مع استحقاق (3 أشهر) وهي تهدف لتأمين سيولة طويلة الأمد للنظام المصرفي وهذا الإجراء يمنع السيولة من التدحرج في الأسواق المالية أسبوعياً،

[1] https://www.ecb.europa.eu موقع البنك المركزي الأوروبي

وكما عمليات إعادة التمويل الرئيسية تنفذ عمليات إعادة التمويل طويل الأجل عن طريق مناقصات تستطيع جميع الجهات والأطراف المتمتعين بالمعايير الأهلية المشاركة فيها.

3-عمليات الصقل:

عمليات الصقل هي عبارة عن عمليات *امتصاص السيولة أو توفير السيولة*

تهدف إلى إدارة السيولة وتحديد أسعار الفائدة في سوق المال وعلى وجه الخصوص تخفيف آثار السيولة غير المتوقعة على أسعار الفائدة.

فعمليات الصقل هي عبارة عن مناقصات سريعة تستغرق ساعة واحدة من تاريخ الإعلان عن نتائج التخصيص.

4-العمليات الهيكلية:

وقد صممت هذه العمليات لضبط هيكلية السيولة في النظام الأوروبي وجهاً لوجه مع النظام المصرفي.

أي أن الكمية من السيولة في السوق على المدى الطويل يمكن أن تتم باستخدام الاتجاه المعاكس للمعاملات والعمليات المباشرة أو إصدار شهادات الدين.

ثانياً: التسهيلات الدائمة:

يقصد بها قروض الليلة وضحاها ، والتي تؤمنها البنوك المركزية مقابل ضمان وسعر فائدة محدد مسبقاً ، وغالباً ماتكون أسعار فائدة هذه القروض أكبر من أسعار الفائدة المماثلة في الأسواق المالية وغالباً ما تستخدم المؤسسات الائتمانية هذه التسهيلات للحصول على الأموال كملاذ أخير عند الضرورة لذلك .

وعندما يكون الوصول إلى تسهيلات الإقراض الهامشي محدداً فقط بمقدار الضمان المتاح فإن سعر الفائدة على هذه التسهيلات يوفر عادة الحد الأعلى لسعر فائدة قرض اليوم الواحد –ليلة وضحاها – في السوق النقدية.

أما تسهيلات الودائع فهي على النقيض من ذلك حيث تسمح للبنوك بجعل ودائع اليوم الواحد – ليلة وضحاها – مع البنوك الحكومية بسعر فائدة محدد سلفاً وسعر الفائدة هذا أقل بكثير من سعر الفائدة في السوق المقابلة.

ثالثاً: الاحتياطيات الإلزامية:

يفرض البنك المركزي الأوروبي على جميع البنوك في منطقة اليورو الاحتفاظ بمبالغ معينة من الحد الأدنى للاحتياطي المطلوب في حساباتها الجارية لدى المكاتب المركزية الوطنية لكل منها، وتحتسب هذه المبالغ بنسبة معينة من بنود محددة من الميزانية (كالودائع مثلاً)وتسمى هذه الاحتياطيات بالاحتياطيات الإلزامية.

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لفرض الاحتياطيات الإلزامية :

1- الحماية: تهدف الاحتياطيات الإلزامية إلى حماية المصرف من طلبات السحب ومخاطر نقص السيولة ، حيث تحتفظ بجزء من أموالها بشكل سائل لمواجهة متطلبات السحب غير المتوقعة.
2- التحكم بالعرض النقدي: قد يغير البنك المركزي مستوى الاحتياطيات بطريقة تهدف للتأثير على الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع والإقراض بهدف التأثير على نمو العرض النقدي وبالتالي التضخم.
3- إدارة السيولة: هذا السبب قد يكون فعالاً أو غير فعال، حيث يمكن للمصرف المركزي أن يجمد الاحتياطيات الفائضة بأمر إداري كرد فعل لحدوث فائض في المصرف وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة السيولة ، وبالمثل إذا تجاوز الطلب على الاحتياطيات العرض فيمكن أن يرد البنك المركزي بتخفيض الاحتياطيات.

المبحث الثاني:
فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا

تم التطرق سابقاً إلى أن هدف السياسة النقدية في أي بلد هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج وتحقيق استقرار مستوى الأسعار وأسعار الصرف

وفي الجمهورية العربية السورية اقتصرت أهداف السياسة النقدية لسنين طويلة على بعض من الأهداف الكلية للسياسة النقدية تمثلت في تحقيق الاستقرار النقدي و استقرار مستوى أسعار الصرف والذي بدوره ينعكس على مستويات الأسعار

وفي العام 2002 صدر القانون (23) القاضي بإعادة إحياء مجلس النقد والتسليف والذي تولى بشكل مباشر مهام تنفيذ السياسة النقدية والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يقوم بها مجلس النقد والتسليف مستخدمًا عددًا من الأدوات النقدية بهدف استقرار أسعار الصرف واستقرار المستوى العام.للأسعار

ورسم السياسة النقدية في سوريا والإشراف عليها وفق الأهداف والخصائص التالية:

أولاً أهداف السياسة النقدية في سوريا:

نص قانون النقد الأساسي على أهداف السياسة النقدية في سوريا كما يلي :

1-تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني .

2-المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.

3-تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

4-توسيع إمكانية استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي

5-استخدام سعر الفائدة بشكل يشجع على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

6-زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الدخول وتحسين مستوى المعيشة.

ثانياُ: خصائص السياسة النقدية في سوريا:

1-تتميز السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تخدم المرحلة القادمة والتي يتخذها مجلس النقد والتسليف الذي يصدر قرارات برفع أو خفض سعر الفائدة و سعر الصرف، وينسق مع وزارة المالية إدارة الدين العام بهدف تحقيق الأهداف المرحلية.

2-يعد مجلس النقد والتسليف السلطة النقدية العليا في سوريا حيث حددت المادة الأولى من قانون النقد الأساسي (23) لعام 2002 ما يلي:

(يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة ضمن هذا القانون ..وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء) [1]

3-يركز مجلس النقد والتسليف على أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف دون غيرها من الأدوات وذلك انطلاقاً من اهتمامه بأهداف استقرار أسعار الصرف ومستوى الأسعار كأولوية عن غيرها من الأهداف.

4-تسعى السلطة النقدية عن طريق مجلس النقد والتسليف إلى تحقيق أهداف استقرار الأسعار وأسعار الصرف.

وبالنسبة لأسعار الصرف فقد استطاعت سورية اتخاذ إجراءات لتوحيد سعر الصرف وربطه بسلة من العملات بعد أن كان هناك عدة أسعار للصرف الأمر الذي خفف من حدة التقلبات أما بالنسبة لاستقرار الأسعار فإن هذا الهدف لم يتحقق في ظل الانفتاح الاقتصادي والسماح للأجانب بالمضاربة بالعقارات حيث وجهت معظم التحويلات من قبل الأجانب للمضاربة بالعقارات وهذا الأمر كان يتطلب رقابة وقيوداً أكثر حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادي في سوريا.

[1] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دمشق، 2011.

ولتنفيذ أهداف ومهام مجلس النقد والتسليف فقد منحه القانون (23) لعام 2002 الصلاحيات التالية:

صلاحيات مجلس النقد والتسليف:[1]

1-التحكم بسعر الفائدة حسب حاجة الاقتصاد الوطني.

2-العمل علي استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

3-تشجيع الادخار حسب سعر الفائدة والمزايا الأخرى.

4-تحديد حجم المعروض النقدي بما يتناسب مع أهداف الخطة الاقتصادية.

5-تحديد سعر الصرف بما يحقق توازن ميزان المدفوعات ويحقق الاستقرار الخارجي.

6-مراقبة عمل المؤسسات المالية والمصرفية لتجنب الوقوع في الأزمات.

7-إجراء الدراسات الميدانية للاقتصاد الوطني بهدف إصدار القرارات الصحيحة.

8-الدخول في اللجان الحكومية وإقامة ورشات العمل التخصصية وفي كافة القطاعات بهدف توضيح العلاقة بين النقد والمتغيرات الاقتصادية واختيار أساليب المعالجة الأفضل.

[1] قانون النقد الأساسي (23) لعام 2002،موقع مصرف سورية المركزي.

ولتحقيق أهداف السلطة النقدية فقد خول القانون لمجلس النقد والتسليف استخدام أدوات السياسة النقدية التالية

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية في سوريا:

وهي: 1- أداة سعر الفائدة. 2- أداة سعر الصرف – 3- سياسة عرض النقد -4 – الرقابة المصرفية.

1-أداة سعر الفائدة:

تعرف الفائدة بأنها ثمن التخلي عن السيولة ، فكلما كان تفضيل السيولة مطلوباً أكثر كلما ارتفعت أسعار الفائدة وبالعكس إذا انخفض تفضيل السيولة انخفضت أسعار الفائدة.

شهدت أسعار الفائدة في سوريا حالة من الثبات التام بين عامي 1981 و2003 بسبب السياسات التي كانت متبعة والتي اعتمدت على تثبيت أسعار الفائدة، هذا التحديد دفع المستثمرين ورجال الأعمال إلى التعامل مع المصارف اللبنانية التي قدمت خدمات للمستثمرين ورجال الأعمال السوريين بشكل شبه رسمي[1] وبعد إحياء مجلس النقد والتسليف عام 2003 قام بتحريك أسعار الفائدة مما انعكس على عدة جوانب على الاقتصاد نلخصها فيما يلي:

أ. الفائدة على الودائع:[2]

كانت الفائدة لجميع أنواع الودائع (الآجلة والتوفير) 8% والودائع تحت الطلب ثم قامت السلطة النقدية بتحريكها بشكل تدريجي إلى 7% ثم 6% و خفض سعر الفائدة على ودائع التوفير إلى 4% ثم عادت ورفعته إلى 5% وعلى المبالغ المودعة الأخرى إلى 4% وذلك بهدف تحويل الودائع إلى ودائع آجلة لتتيح للمصارف عميلات الإقراض طويل الأجل.

لكن تخفيض أسعار الفائدة ساهم بزيادة معدل التضخم كما يلي:

[1] علي كنعان، مرجع سابق ، ص 516.

[2] عبد الرزاق حساني، مرجع سابق(170 – 176).

- انخفاض معدل الفائدة شجع الأفراد على سحب أموالهم واستثمارها فزاد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية مما ساهم في ازدياد التضخم.
- زادت المضاربة العقارية مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبيرلم تشهده البلاد من قبل.

لذلك لم تكن هذه السياسة موفقة في ظل اقتصاد يعاني من التضخم ،

إن هذه النتائج دفعت السلطات النقدية إلى إتباع معدلات فائدة تأشيرية وتركت للمصارف حرية تحديد أسعار الفائدة كما تراها مناسبة فتراوحت بين:

- 6.5% – 7.5% للودائع الآجلة.
- 5% لودائع التوفير .
- 0.5% للودائع الجارية.

ب. الفائدة على القروض:[1]

تم تخفيض سعر الفائدة على القروض بعد أن كانت 9% بمعدل 1.5% مما زاد في معدل التضخم بسبب زيادة الطلب على القروض الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى إعادة النظر بسعر الفائدة والانتقال إلى الفائدة التأشيرية وتركت للمصارف حرية تحديد سعر الفائدة وفق ما تراه مناسباً ، إن انخفاض سعر الفائدة على القروض أدى إلى:

تزايد الطلب على القروض وتوجهها إلى القطاعات الخدمية وتراجع حجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية.

تزايد معدلات التضخم وارتفاع نسبة المضاربة بالعقارات بشكل كبير مما زاد في أسعارها بشكل ملحوظ وزاد من معدلات التضخم.

[1] عبد الرزاق حساني، مرجع سابق.

2-أداة سعر الصرف:[1]

اتبعت سورية سياسة تعدد سعر الصرف منذ العام 1981 ووصل الأمر إلى وجود تسعة أسعار صرف عام 1988 هذا الأمر سبب العديد من الاضطرابات وبعد عودة مجلس النقد والتسليف لعمله تم تتبي سياسة تحديد سعر صرف واحد بما يخدم الاقتصاد الوطني وتم ربط الليرة السورية بسلة عملات (حقوق السحب الخاصة) حيث تشكل وحدة حقوق السحب الخاصة أوزان مجموعة من العملات كما يلي:

- الدولار 44%.
- اليورو 34%.
- الين الياباني 11%.
- الجنيه الاسترليني 11%.

وساهم هذا الربط في التخفيف من حدة التقلبات ودعم استقرار الليرة السورية.

كما تم السماح لشركات الصرافة بمزاولة أعمال المهنة بشكل مشروع وفق الأسعار الذي تحددها الدولة وفق سعر الصرف الرسمي مما أدى إلى ضبط عمليات التحويل وتخفيض التعامل في السوق السوداء.

ولابد هنا من التطرق إلى الآثار المترتبة على انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف فنذكر هنا:

أ. ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى :

- انخفاض حجم التصدير بسبب غلاء السلع المحلية.
- ارتفاع مستوى البطالة بسبب انخفاض حجم التصنيع نتيجة لارتفاع أسعار السلع الوطنية.
- انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يزيد من استهلاكها.

ب.انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى:

- ارتفاع حجم التصدير بسبب انخفاض سعر السلع المحلية.

[1] كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق ص (519).

- انخفاض مستوى البطالة بسبب ارتفاع مستويات الإنتاج نتيجة انخفاض أسعار السلع المحلية.
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة وانخفاض الطلب عليها.

اتبعت سورية منذ عام 2005 سياسية الليرة القوية[1] أي أن الدولة تتدخل وترفع من سعر الليرة في حال حدوث أي انخفاض إلا أن هذا الأمر ترتب عليه العديد من الآثار السلبية نذكر منها:

- انخفاض حجم الصادرات و زيادة حجم المستوردات مما زاد العجز في الميزان التجاري.
- زيادة معدلات البطالة وتراجع مستويات الإنتاج والاستثمار وزيادة الطلب على المضاربات العقارية.

3-سياسة عرض النقد:

بالعودة إلى الجدول رقم (10) نلاحظ أن الزيادة في الكتلة النقدية كانت أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- إتباع الحكومة سياسة دعم المحروقات حيث أن هذه المبالغ كانت تؤخذ على شكل قروض من المصرف المركزي مما زاد من مديونية الحكومة .
- دعم مؤسستي الحبوب والأقطان بهدف دعم القطاع الزراعي وتثبيت سعر رغيف الخبز.
- تمويل عجز الموازنة الذي زاد بسبب مواسم الجفاف(التي أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي) وبسبب قدوم اللاجئين العراقيين الذين سبب وجودهم زيادة كبيرة في الطلب على السلع الاستهلاكية.
- زيادة الطلب الداخلي على الاستهلاك وانخفاض الإنتاج مما زاد من معدلات التضخم.

[1] علي كنعان، مرجع سابق

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما فرض على الحكومة تكاليف إضافية وزاد في عجز الموازنة.

7-توجه كمية كبيرة من الكتلة النقدية الموجودة إلى المضاربة بالعقارات وليس إلى العمليات الإنتاجية.

4-الرقابة المصرفية:

يتولى المصرف المركزي باعتباره مصرف المصارف مهمة الرقابة على المصارف الأخرى وتنظيم العمل فيما بينها ويعد المصرف المركزي الجهة الوحيدة التي يخولها القانون مراقبة المصارف، من خلال الاختبار الدوري لسجلات المصارف والتأكد من مدى التزامها بالأنظمة والقوانين.

وحدد قانون النقد الأساسي مهمة الرقابة بإدارة متخصصة هي مفوضية الحكومة لدى المصارف وحدد القانون مهامها كما يلي:

- ضمان عمل المصارف وفق توجيهات صندوق النقد والتسليف.
- إجراء دراسات وإحصائيات حول واقع المؤسسات النقدية والمصرفية في الاقتصاد السوري بشكل دوري.
- متابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية.
- محاسبة الإدارات التي تقوم بالمخالفات.
- التنسيق بين الإدارات في البنك المركزي بهدف ضبط المخالفات والحيلولة دون وقوعها.

الإجراءات التي قام بها مصرف سورية المركزي في الفترة الماضية بهدف تسهيل عمل المصارف التجارية والرقابة عليها في آن واحد ومن هذه الإجراءات:

- إنشاء مديرية المخاطر بهدف مساعدة المصارف للحصول على المعلومات وتوفيرها بشكل أسرع.
- اعتماد مبادئ بازل2.

- اعتماد مبادئ الحوكمة المصرفية ووضع دليل للحوكمة وتوزيعها على المصارف التجارية
- اعتماد الضوابط الإرشادية للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

بعد تسليط الضوء علي السياسة النقدية في كل من سوريا ودول الاتحاد الأوربي في الفترة المدروسة يمكن استخلاص النقاط التالية:

- نجح البنك المركزي الأوربي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نظراً لاستخدامه سياسة التضخم الانتقائي القاضية بتحديد معدل تضخم مستهدف إلى جانب التحكم بكمية المعروض النقدي سواء من خلال الإصدار النقدي أو من خلال ضبط أسعار الفائدة منعاً من التوسع النقدي، في حين لم يستطع المصرف المركزي في سوريا تحقيق هذا الهدف بسبب عدة عوامل منها التوسع في الإصدار النقدي بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجة عن سيطرة السلطة النقدية مثل ارتفاع أسعار الوقود العالمي ومتطلبات الصمود والممانعة من خلال دعم المجهود الحربي وتثبيت أسعار المواد الأساسية مثل الخبز والسكر والأرز والوقود دعماً للشريحة الأكبر من المواطنين.
- قامت السلطة النقدية الأوربية بضبط أسعار الصرف ضمن حدود معينة حققت لها الاستقرار.
- يتمتع البنك المركزي الأوربي بدرجة عالية من الاستقلالية ويعمل على التنسيق بين سياساته النقدية والسياسات المالية للدول الأعضاء رغم ما تسببه الأخيرة من ضغوطات ، في حين يوجد خلل في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في سوريا ينعكس في المؤشرات وارتفاع التضخم وانخفاض الناتج وارتفاع عجز الموازنة والذي يؤدي بدوره إلى اضطرار الحكومة في بعض الأحيان لعمليات التمويل بالعجز وهو ما يزيد التضخم ولاسيما بعد اندلاع الأحداث الأخيرة.
- تتصف سياسة البنك المركزي الأوروبي بالمرونة والدليل على ذلك تغيير أسعار الفائدة بشكل مستمر ليس سنوياً فقط وإنما شهرياُ إن لم يكن يوميا، على العكس من جمود السياسات النقدية في سوريا والتي سببت في تثبيت سعر الفائدة لسنين طويلة مما أدى إلى تراجع النظام المالي والمصرفي.

- كما أن النمو النقدي في الاقتصاد السوري والزيادة في عرض النقد كانا بسبب التوسع في عملية الإصدار النقدي وسياسات التمويل بالعجز والقروض السكنية والشخصية دون أن يترافق ذلك بزيادة في الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث :

السياسات البديلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

سيتم الحديث في هذا المبحث عن المناحي التالية:

1-واقع الاقتصاد السوري – الإيجابيات والسلبيات.

2-أثر السياسة المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد السوري.

3-الاستفادة من نموذج النظرية الكمية ومعادلة المبادلة لاختبار مؤشرات السياسة النقدية وتفعيلها.

أولاُ: واقع الاقتصاد السوري – الإيجابيات والسلبيات[1]- :

حقق الاقتصاد السوري إنجازات هامة خلال العقود الأخيرة تمثلت في بناء قاعدة صناعية قوية، والقيام بجهود كبيرة في مجال بناء السدود واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء إلى الريف كما إلى المدن، وجهود كبيرة أخرى في نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد، وفي تقديم الخدمات الصحية المجانية لغير المقتدرين. لكن الاقتصاد السوري عانى من مشاكل جوهرية عديدة لعل أهمها هي التالية:

1. انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد حيث أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن تنعكس بشكل إيجابي وفعال على الاقتصاد بسبب الزيادة السكانية وانخفاض نصيب الفرد من نمو الناتج.
2. ارتفاع معدلات البطالة كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات النمو السكاني .
3. ارتفاع نسب التضخم وتزايد حجم الكتلة النقدية بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي حيث كان التضخم هو تضخم كلف وليس تضخماً في الطلب.

[1] سكر، د.نبيل، الإصلاح الاقتصادي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2000، http://www.mafhoum.com/syr/articles/soukkar/soukkar2.htm

4. عد التسنيق بين السياسات المالية والنقدية الأمر الذي أثبتته نتائج بعض السياسات المالية التي أثرت بشكل سلبي على الاستقرار النقدي (مثل التمويل بالعجز).
5. قصور البيئة التنظيمية والتشريعية التي تحكم عمل كل من القطاع العام والخاص لا تساعد أي من القطاعين على المرونة والحركة للتكيف مع المتغيرات.
6. غياب القطاع المصرفي المتطور (لاسيما في الفترة قبل عام 2001) أي قبل السماح بإحداث مصارف خاصة بموجب القانون رقم (28) لعام 2001.
7. قلة عدد المناطق الصناعية وضعف تخديمها (ولاسيما قبل إنشاء مدن صناعية جديدة كما في عدرا وحسياء).

ثانياً: أثر السياسة المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد السوري.[1]

لجأت الحكومة في إدارة الطلب الكلي إلى استخدام السياسة المالية وحدها، واعتمدت في ذلك سياسة مالية انكماشية من خلال تثبيت الأجور في القطاع العام لفترة معينة، وتكثيف جهود التحصيل الضريبي وإدخال بعض الإصلاح في التشريع الضريبي. وقد ساعدت هذه الإجراءات بالفعل في خفض عجز الموازنة وفي تثبيت سعر الصرف في سنوات سابقة واحتواء التضخم، ولكن هذه الجهود كانت على حساب النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد أغفلت الحكومة اللجوء إلى تخفيض الإنفاق الحكومي غير المنتج في سياستها المالية، كما لم تلجأ إلى السياسة النقدية. فتحمل التحصيل الضريبي كل العبء في سياسة إدارة الطلب مما ساهم في الوصول إلى النتائج المشار إليها أعلاه.

أما من حيث العرض فقد ساعدت الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة منذ منتصف الثمانينيات في زيادة العرض السلعي من مستلزمات إنتاج في الصناعة والزراعة وسلع استهلاكية أساسية، كما أدت إلى إنتاج وفير في الزراعة، مزيلة مشكلة الاختناقات السلعية. لكن إجراءات الحكومة بالنسبة لدعم القطاع الخاص كانت مترددة وقاصرة وكانت محاولاتها لإصلاح القطاع العام متواضعة.

فبالنسبة للقطاع الخاص تركز دعم الحكومة على السماح له بدخول قطاعات كانت حكراً على القطاع العام في السابق ومنحته من خلال قانون الاستثمار الإعفاءات الضريبية والإعفاء من بعض التشريعات والتعليمات المعيقة، لكن قانون الاستثمار لم يتبعه إجراءات لإقامة بيئة تنظيمية وتشريعية جديدة ومؤسسات مصرفية متطورة تتلاءم مع الإصلاحات التي أدخلتها باتجاه نظام السوق والدور الأكبر للقطاع الخاص، ومبقية من حيث الجوهر على البنية التنظيمية القائمة بالأساس لخدمة النظام السابق فبدلاً من أن يكون قانون الاستثمار بداية فقد أصبح نهاية.

وقد أدى نقل جهة ارتباط المصارف من وزارة الاقتصاد إلى وزارة المالية (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 49 تاريخ 2003/10/16) إلى جمع السياسة النقدية والسياسة

[1] سكر، د.نبيل، مرجع سابق.

المالية تحت سقف واحد. ولكن نقل جهة ارتباط المصارف إلى وزارة المالية لم يكن لكي تتدخل وزارة المالية بالسياسة النقدية، إنما لإتباع المصارف إلى الوزارة التي تُعنى أكثر من غيرها بالمال العام. أما السياسة النقدية فهي من اختصاص مجلس النقد والتسليف وهو المخول بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية. وقد رأينا في الثمانينات بشكل خاص خطورة إخضاع السياسة النقدية للسلطات المركزية، حيث طوعت الدولة في ذلك الحين السياسة النقدية وأجهزتها لتسهيل إنفاقها المتزايد بدلاً من أن تترك هذه السياسة لتشكل صمام أمان يحميها من نفسها. فكان أن اخترقت الدولة في تلك الفترة السقوف القانونية المحددة لمديونيتها من النظام المصرفي وابتدعت أسلوب السحب على المكشوف من البنك المركزي وأصبح بذلك البنك المركزي شريكاً في خلق التضخم الكبير الذي تم في منتصف الثمانينات، بدلاً من أن يكون الأداة التي تلجم هذا التضخم. وقد تم مؤخراً نقل جهة ارتباط البنك المركزي من وزارة الاقتصاد إلى رئيس مجلس الوزراء (بموجب القرار المشار إليه أعلاه)، فضلاً عن إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف.

ثالثاً: الاستفادة من نموذج النظرية الكمية ومعادلة المبادلة لاختبار مؤشرات السياسة النقدية وتفعيلها.

بالاعتماد على نموذج النظرية الكمية ومعادلة المبادلة لاختبار مؤشرات السياسة النقدية ومعرفة فيما إذا كانت هذه المؤشرات تحقق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية أم لا وما هي إمكانية تغيير أحدها أو جميعها لتحقيق مستويات أفضل من الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وبعد دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في سوريا وبالاعتماد على معدل النمو الاقتصادي بين عامي (1999 – 2011) والذي بلغ (1.7) تبين قلة نمو الناتج فعلياً إلى جانب زيادة التضخم وبالتالي فإن السعي لتصحيح الخلل في هذه المؤشرات يمكن أن يكون من خلال الاستعانة بمعادلة المبادلة والتي تنص على:

$$M.V = P.Y$$

رياضياً وحتى تحقق المساواة بين الطرفين فإنه عند زيادة الدخل (Y) يجب أن يزداد أحد المتغيرات في الطرف الآخر أو كليهما، كما يجب أن ينخفض مستوى الأسعار (P) أو تبقى ثابتة وذلك بحسب نسبة الزيادة في كل طرف، وبمحاولة تطبيق هذه القاعدة الرياضية فإنه يمكن ذكر بعض الخيارات فيما يلي:

- أولاً: خفض مستوى الأسعار: ويتم ذلك باتباع أحد الإجراءات التالية:

– تخفيض الإصدار النقدي وسياسات التمويل بالعجز .

– توجيه التوسع بالائتمان للقطاعات الإنتاجية بدل القروض الشخصية عن طريق تقديم تسهيلات معينة لأسعار الفائدة والأقساط للقروض الإنتاجية مما يشجع على الاستثمار.–

– توجيه الاستيراد ليواكب الوضع الاقتصادي المفروض في البلاد ، وتوسيع استيراد المواد الأولية والسلع نصف المصنعة على حساب السلع الاستهلاكية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي ودعمه.

- ثانياً: زيادة الكتلة النقدية: إلا أن هذه الزيادة يجب أن توجه بشكل كامل للنشاط الإنتاجي، كما ذكر في الفقرة السابقة فإن التوسع بمنح الإئتمان للقطاعات الإنتاجية سيزيد من معدل الناتج المحلي والنمو على العكس منح الائتمان للقطاعات الاستهلاكية والتي تسبب ارتفاع الأسعار بشكل كبير. وخاصة في ظل اقتصاد نام مثل الاقتصاد السوري لا يصل لمستويات التشغيل الكامل ، حيث يمكن أن تنعكس أية زيادة في النقد على مستوى الإنتاج إذا ما وجهت بشكل صحيح.
- ثالثاً:زيادة سرعة دوران النقود: ويتم ذلك عن طريق التحكم بالعوامل التي تؤثر على سرعة دوران النقود وهي:[1]
- عادات الأفراد في الدفع والاستلام في الاقتصاد فكلما كانت العمليات النقدية تتم بشكل منتظم ساعد ذلك على زيادة سرعة دوران النقود.
- توقعات الأفراد لمستويات الأسعار وأسعار الفوائد المقبلة، فكلما كانت هذه التوقعات إيجابية زادت سرعة دوران النقود.
- درجة تطور النظام المصرفي ، فكلما كان النظام المصرفي متطوراً ومنظماً زادت ثقة الأفراد به وزادت عمليات التداول النقدي.
- رفع مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية حتى لا يحدث تعارض بين الأدوات والأهداف .

واستناداً لما سبق فإنه يمكن للقائمين على السياسة النقدية في سوريا تحقيق استقرار اقتصادي أفضل فيما لو قاموا بتفعيل أدوات السياسة النقدية المتاحة (وهي سعر الصرف– معدل الناتج المحلي – أسعار الفائدة – الاحتياطيات) ، وهي الفرضية الرابعة من هذا البحث وذلك استنادا لما وجدناه في النموذج من إمكانية للتأثير على باقي المؤشرات لرفع معدلات النمو

[1] سليمان، هند، العوامل المحددة لسرعة دوران النقود دراسة تطبيقية على السودان (1970 – 2000)، بحث معد لنيل درجة الماجستير، الخرطوم، 2002.

النتائج والتوصيات

من خلال معطيات هذا البحث وما تم استعراضه ومناقشته يمكن استنتاج عدد من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج:

1- إن للسياسة النقدية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس فقط النقدي، وذلك من خلال تأثيرها على مجمل المتغيرات الاقتصادي بواسطة قنواتها النقدية وارتباط هذه المتغيرات بشكل كبير فيما بينها.

2- إن لاستقلالية البنك المركزي دوراً كبيراً في نجاحه بتطبيق سياساته وتحقيق أهدافه.

3- نجح البنك المركزي الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة لاستقلاليته المتميزة والمرونة التي اتبعها وكذلك لحسن استخدامه للسياسة النقدية .

4-لم تكن السياسات والآليات النقدية المتبعة في سوريا ولاسيما الجمود في تفعيل أدوات السياسة النقدية كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب.

5-إن المرونة في سن السياسات وتفعيل الآليات لتنفيذها ، يشكل العامل الأكبر لتطور النظام النقدي في الاقتصاد واستقراره.

6-ترتبط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيما بينها بشكل كامل ، ومع اختلاف درجة هذا الارتباط إلا أن لا يمكن أن يتحقق الاستقرار الاقتصادي إلا باستقرار العوامل كاملة.

ثانياً: التوصيات :

1-تفعيل الإجراءات التي تتسم بالمرونة في التحكم بسعر الفائدة وسعر الصرف باعتبارهما من أهم أدوات السياسة النقدية والاستفادة من تجربة العقد الماضي عند فشل تثبيت سعر الفائدة في تشجيع الاستثمار.

2-منح البنك المركزي استقلالية أكبر ليتمكن من رسم السياسات وتنفيذها بنجاح ومرونة أكبر.

3-التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث أنه قد يحدث تضارب في الإجراءات لذلك يجب التنسيق للوصول إلى الأهداف المطلوبة

4-التقليص ما أمكن من سياسة التمويل بالعجز والبحث عن موارد مالية إضافية للدولة مثل فرض المزيد من الضرائب على النشاطات غير الإنتاجية وكذلك تخفيض بعض النفقات ولاسيما الخدمية.

5-تأطير الائتمان وتشجيع القروض الاستثمارية على حساب القروض الشخصية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار والإنتاج وتخفيض الاستهلاك ومحاولة ضبط معدلات التضخم.

6-العمل على تخفيض معدل دوران النقود عن طريق فرض بعض القيود المصرفية على السحب والإيداع لمحاولة ضبط السيولة الفائضة ومعدلات التضخم .

7- دعم بعض الصناعات الوطنية بهدف تشجيع التصدير والحد من الاستيراد ما أمكن بهدف الحد من تدهور قيمة الليرة.

المراجع المعتمدة:

أولاً: المراجع العربية:

1-أكرم حوراني وعبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، دمشق، 2013.

2-سايمون غراي ، نك تالبوت ، كتيبات عن البنوك المركزية ، لندن ، 2006.

3-سايمون غراي ، نك تالبوت، كتيبات في المصارف المركزية ، لندن ، 2006.

4-سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة، 1989.

5-علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دمشق ، 2002.

ثانياً : المراجع باللغة الانكليزية:

1- Ali Al-Eyd and S. Pelin Berkmen, Fragmentation and Monetary Policy in the Euro Area, IMF Working Paper, October 2013.

2- Angelos Delivorias Monetary policy of the European Central Bank, European Union, 2015.

3- Benjamin M. Friedman & Kenneth N. Kuttner IMPLEMENTATION OF MONETARY POLICY:HOW DO CENTRAL BANKS SET INTEREST RATES?, Cambridge, 2010.

4- HANSPETER K. SCHELLER, THE EUROPEAN CENTRAL BANK, Germany, 2004.

5- Joseph Atta-Mensah, The Empirical Performance of Alternative Monetary and Liquidity Aggregates, Working Paper, Bank of Canada,1995.

6- JOSEPHEN G. NELLIS& DAVID PARKER, Principles of macro economy, England,2004.

7- Mario Draghi The European Central Bank’s recent monetary policy measures – effectiveness and challenges, Washington DC, 14 May 2015.

8- PETER JUKMEZEN, Essentials of macro economics, England, 2010.

9- Radek Foukal, The European Central Bank History, Structure, and the Decision Making Process,1999.
10- Simon Gray, Central Bank Balances and Reserve Requirements, IMF Working Paper, February 2011.

ثالثاً: الأبحاث والرسائل الجامعية:

1-أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي ، بحث منشور، مجلة جامعة الملك فهد، جدة، 2008.
2-بشير باعمارة ، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، بحث معد لنيل درجة الماجستير، الجزائر،2013.
3-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، بحث معدل لنيل درجة الماجستير،الجزائر، 2006.
4-عادل بلجبل، التجربة الأوروبية والتعاون والتكامل الإقليمي، بحث معدل لنيل درجة الماجستير، الجزائر،
5-عبد الرزاق حساني، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي – واقع السياسة النقدية في سوريا وآفاقها – بحث معد لنيل درجة الدكتوراة، دمشق ،2002.
6-ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (حالة الجزائر)، بحث معد لنيل درجة الماجستير ، الجزائر، 2003.
7-ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، بحث منشور، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2008.
8-منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحث منشور، لندن، 2010.
9-موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول ، 1999.

10- ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، بحث معد لنيل درجة الماجستير، الجزائر، 2014.
11- هشام الباسط، تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سوريا، ورقة عمل، دمشق، 2001.

رابعاً: التقارير:

1-تقرير الأمم المتحدة بـ "الحرب على التنمية، تأثير المؤشرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية"، في الفترة من أبريل إلى يونيو من عام 2013 .
2-تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز السوري للبحوث السياسية، وبدعم مهم من الاتحاد الأوروبي .
3-تقرير إسكوا والصادر فى سبتمبر 2014، تحت عنوان "النزاع في الجمهورية العربية السورية :تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية.
4-قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم، 2011.

خامساً: المواقع الالكترونية:

1- http://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic
2- http://www.tradingeconomics.com/syria/indicators
3- http://www.theglobaleconomy.com/
4- http://www.europarl.europa.eu/workingpapers/econ/116/116_en.htm:
5- http://www.bankofengland.co.uk/statistics/Pages/iadb/notesiadb/effective_int.aspx
6- www.ecb.europa.eu
7- www.banquecentrale.gov.sy
8- http://www.eoearth.org/view/article/151940/